

التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة

وصفي محمد عقيل*

ملخص

شهد النظام الدولي تغيرات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة، ساهمت في التأثير على جوانب التنظير لحقل العلاقات الدولية، حيث برزت نظريات جديدة شككت بموضوعية النظريات الوضعية وبقدرتها على مواكبة التطور في أفكار وقضايا العلاقات الدولية المعاصرة.

وضمن هذا الإطار جاءت الدراسة لتبرز التحولات المعرفية في مسار النظريات الوضعية العقلانية (الواقعية والليبرالية)، حيث تمت دراسة تطور كل نظرية على حدة، ثم مقارنة كل نظرية مع الأخرى، ثم تبين تجديدهما، ضمن افتراض متقابل يقوم على إمكانية بناء نظرية تكاملية عقلانية للعلاقات الدولية عمادها فكرة التغير، مستخدما منهجا تحليليا للنظام الدولي لا يغفل التاريخ ويعتمد أسلوب المقارنة.

وقد بينت الدراسة أن هناك تغيرات معرفية لدى كلتا النظريتين في جوانبهما التحليلية والعملية، تقوم على الإقرار بتغير بيئة النظام الدولي وموضوعاته، وهو ما ساهم بتبني منهجية جديدة عرفت بنيو-نيو، أدت الى تقاربهما المعرفي، والى بقائهما كنظريتين أصيلتين في مواجهة النظريات التأملية ما بعد الوضعية.

الكلمات الدالة: نظرية العلاقات الدولية، الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة.

المقدمة

الليبرالية وحدها على الأقل كان نصرا للمجتمع الإنساني، فقد شكلت منظومة قيمة جديدة أساسها الفردية والحرية والتعددية والتعاون بكافة جوانبها.

أما المنتقدون لها فيرون فيها كثيراً من الجوانب الامبريقية التي أثبتت نظريات ما بعد الوضعية ضعف بنيتها التصورية والتحليلية، حيث أن مجموعة الحريات والحقوق الفردية، جرى إخفاق تحقيقها في كثير من دول العالم، ولاسيما في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، رغم أن الليبرالية الاقتصادية هي السائدة فيه، لكونها تمثل محور اهتمام النخب الحاكمة والبرجوازية التي كانت تتبناها، لما تقدمه لها من تبريرات تخدم امتيازاتها وتطلعاتها للحصول على مكاسب وأرباح كبيرة.

وفي الجانب الآخر برز اختلاف النظريات العقلانية مع بعضها البعض لدرجة أنه كان من الممكن أن يؤدي الى تقويض أركانها وتوسيع الفجوة النقاشية بينها، لاسيما عند تفسير طبيعة السياسة الدولية وعند تركيز النقاش على الدول مع تجاهل القضايا الدولية الكبرى ومواضيعها الجديدة، كالهوية والاقتصاد والجندر وما إلى ذلك، لكن أفق النقاش الجديدة لم تتطو إلا على مزيد من تقارب الواقعية والليبرالية عندما تجاوز كل منهما الاهتمام بقضية القوة والأخلاقيات في السياسة الدولية وعدم الاختلاف على قيمة وجود الدولة في النظام الدولي.

على الرغم من هيمنة النظرية الواقعية على دراسة العلاقات الدولية طيلة الحرب الباردة وما قبلها، ألا أن النظرية الليبرالية كان لديها ما يجعلها منافسا حقيقيا لها، وبرغم المنافسة الشديدة بينهما، إلا أن الأمر أصبح مختلفا مع انطلاق النقاش النظري الكبير بين جميع النظريات بعد نهاية الحرب الباردة، والذي دفع لاعتبار كلتا النظريتين العقلانيتين وتجديدهما في طرف ما يعرف الوضعية، مقابل تلك النظريات التي توضع في خانة ما بعد الوضعية، والتي تتجاوز نقد النظريات العقلانية إلى التشكيك بمبادئ المعرفة أساسا وترفض الوصاية على العقل البشري، الأمر الذي فرض على النظريات العقلانية أن تقاوم على جبهتين الأولى داخلية والثانية خارجية.

وبرغم جوانب الضعف في النظريات العقلانية الواقعية والليبرالية كما يراها رواد النظريات التأملية من المشككين بجودى التنظير أساسا، لاعتقادهم باستحالة انعتاق الفكر الإنساني وإمكانية تقويضه، يرى بعض المفكرين أن ظهور

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2013/7/24، وتاريخ قبوله 2014/2/9.

نهاية القرن العشرين، والتي كانت نقطة الانطلاق لبدء الحوار بين كل من منظري الواقعية والليبرالية فيما عرف بالحركة التجديدية التي نقلتهما من إطار الجدل إلى إطار النقاش ثم إلى إطار التعاون، في مواجهة التطورات العملية في واقع العلاقات الدولية المعاصرة ومواضيعها، بالإضافة إلى الرد على تحديات النظريات التأملية عند تناول المواضيع الجديدة.

وهو ما دفع لتناول انعتاقهما من الإطار التقليدي إلى الإطار الفكري التجديدي لبناء نظرية جديدة في العلاقات الدولية تواكب المرحلة الجديدة للنقاش النظري ما بعد الوضعي أو ما سمي بالنسبة لهما "النقاش الرابع" والذي تبلور واتضح منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وليعمل على جسر الهوة مع البنائين والمعياريين والجندريين وغيرهم من رواد ما بعد الحداثة، ويبرز جوانب التقارب معها ويعكس أثر تحولها المعرفي الإيجابي على بقية الاتجاهات النظرية للعلاقات الدولية، وبذل كعززت هذه الدراسة من بقائهما نظريتين أصيلتين في حقل العلاقات الدولية، وهو ما سيوفر لدعاة الواقعية والليبرالية من الباحثين أرضية علمية وعملية تدعم مواقفهما وتبريراتها.

أهداف الدراسة

تتضح أهداف الدراسة من تبيان الصياغة الجديدة للنظريات العقلانية لقواعد العمل في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، والتي يعتقد بأنها باتت تشكل مرجعية النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية على اختلافها، فثمة دعوة من قبل كل من العقلانيين والتأملين إلى احترام قواعد القانون الدولي وتنمية التعاون بين المجتمعات والدول بدلا من الصراع في ظل الفوضى، كما تتفق جميعها في أن الدول تسعى لتنظيم علاقاتها مع مواطنيها ومع بعضها بعضا في مواجهة مشاكلها المشتركة. كما هدفت الدراسة لتوضيح جوانب الاتفاق في المفاهيم المعرفية والمنهجية الجديدة لكلتا النظريتين، وتبيان أن الفكرة المثالية لليبرالية القديمة التي كانت تدعو إلى "ما يجب أن تكون" عليه العلاقات الدولية، والفكرة القديمة للواقعية القديمة الاهتمام "بما هو كائن"، لم تعد هي القضية المركزية التي يجب التوقف عندها والتي كانت سبب في خلافهما.

ففي هذه الناحية نجد أن النظرة المتفائلة لواقع العلاقات الدولية المعاصرة لكل من الواقعيين والليبراليين هي التي جعلت التركيز الكبير ينصب على مواجهة المشكلات الكبرى الأكبر من الدولة من جهة، وعلى عقلانية الدولة في اختيار قراراتها المحسوبة التكلفة سواء باتجاه التعاون بدلا من الصراع أو العكس من جهة أخرى، لاسيما في ظل الزخم الكبير لتجميع واستخدام المعلومات عن بعضها البعض، من حيث مصادر القوة والضعف أو الاستثمار والتسويق.

وفي خضم التحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، وإخفاق معظم النظريات الوضعية في موضوع التنبؤ بالمستقبل وتعرضها لمزيد من النقد والتشكيك بعلميتهما، برزت كتابات الواقعيين والليبراليين الذين عرفوا بالتجديدين، تشير إلى إمكانية بقائهما نظريتين أصيلتين ضمن إطار النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية، لاسيما عند تناولهما لموضوع التعاون وتغيب الصراع بين الدولوتنامي دور المنظمات الدولية، كعامل هام في ضبط الاضطرابات والفوضى في النظام الدولي، مما خلق لديهم تصورا أفضل لمستقبل العلاقات الدولية، وجعلهم يبقون ضمن إطار حلبة المنافسة مع التأملين.

أهمية الدراسة

أن بعض الدراسات التي تناولت موضوع تأصيل البحث النظري للواقعية والليبرالية في العالم الغربي قد أفضت إلى تأكيد تراجع المنهج الوضعي برمته، معللة ذلك بفشل النظريات العقلانية على تحليل الظواهر الجديدة غير مألوفة في النظام الدولي، كالتطهير ألاتي والإرهاب الدولي وتفسخ الدول وخصخصة الأمن ومشاركة مراكز قوى جديدة في صنع القرار، بحيث ينظر لها على أنها عجزت عن تفسيرها قطعيا، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن إهمال دور النظريات العقلانية في تحليل ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة نظرا لاعتماد كثيرا من صانع القرار في الدول العظمى والصغرى على مقوماتها وتحليلاتها الإجرائية، مقابل ذاك الطابع الفلسفي للنظريات التي تسمى بالتأملية.

أن كثيرا من باحثي العلاقات الدولية لا زالوا يجهلون المستويات الكبيرة من النقاشات القائمة داخل النظريات العقلانية نفسها ومع غيرها من النظريات التأملية، ولذلك تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية من تجاوزها لإخفاق كثير من تلك الدراسات العربية والغربية، والتي عجزت عن تفسير مستويات الغموض المعرفية الجديدة في فهم ديناميكيات التفاعل بين النظريات العقلانية نفسها ومع غيرها، لاسيما وأن الدراسات التأملية الحديثة قد تجاوزت في تحليلاتها التغير في القيم والبنية معتمدة المواضيع والقضايا الدولية الجديدة كظواهر، متناسية بأن تلك ناجمة عن أفكار وأن الأفكار يمكن أن تتغير.

وفي جانب آخر تتضح أهمية الدراسة العملية من اعتبارها مساهمة جديدة في الجدل الدائر بين النظريتين، كذلك ومن تناولها للتغيرات الفعلية في النظام الدولي ومفهوم توازن القوى وآلية صنع القرار والأمن الجماعي والتكامل الدولي، وبيان كيفية تعاظم كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية معها، والتي كان لها أثر كبير في التأثير على العمليات التحليلية للعلاقات الدولية لكلتا النظريتين، وانطلاق ما عرف بالنقاشات الكبرى

أن نعتبر أن هناك تجديدا وتحولا معرفيا في أطروحاتهما، إلى الدرجة التي يمكننا القول فيها بأن هناك اقترابا واضحا بين منهجيهما.

وفي ناحية أخرى فإن هناك إشكالية معرفية تتضح من استمرار كثير من الباحثين في تفسير تلك الأطروحات في النظريتين ضمن الإطار التقليدي بطريقة الفهم لمرحلة الحرب الباردة، إلا أن ما توفره التبريرات المعرفية لواقع العلاقات الدولية المعاصرة اليوم هو ابعاد ما يكون عن الزج بتفسيرات التغيرات الدولية وإيعازها لمحرك واحد فقط، لكن الخلط في عملية الفهم اعتمادا على متغير واحد هو ما يثير تلك الإشكالية.

تساؤلات البحث

انطلقت عملية التفسير المعرفية لإشكالية البحث من طبيعة التساؤلات الجديدة للواقعية والليبرالية في رؤيتهما للعلاقات الدولية ما بعد نهاية الحرب الباردة، فهل انطلقت الافتراضات الجديدة من وجود موقفين عقلانيين متناقضين أم متوافقين؟ وإلى أي مدى تمكنت النظريات العقلانية من التكيف مع جوانب التغير في النظام الدولي؟ وهل كان للنقاشات الكبرى بين النظريتين، وبين غيرهما وبينهما دور في استمرارهما؟ وهل هناك محاولات من نظريات أخرى لخلق توافق بين النظريات العقلانية وغيرها في جانب آخر؟

أن التساؤلات السابقة تدفع لبروز تساؤل محوري هام مفاده؛ هل يا ترى تتضمن كلتا النظريتين مراكز معرفية كافية تدلل على صحة تحليلاتها للعلاقات الدولية ما بعد نهاية الحرب الباردة مما يفسر سبب بقائهما في حقل نظريات العلاقات الدولية المعاصرة؟ وإن كان ذلك كذلك، فما مضمون التحولات المعرفية والمنهجية والتي وافقها النقاش النظري ما بعد الوضعي بين الواقعيين والليبراليين؟

ولربما تثار هذه التساؤلات بطريقة أكثر تحديدا، هل توجد هناك تغيرات جوهرية على منهجية البحث لكلتا النظريتين؟ وهل هذه التغيرات هي التي دفعت إلى اقترابهما، وإن كان كذلك فما هي مجالات اقترابهما وجوانب تجديدهما؟ وما هو مصدر قوتها وإلى أي مدى سيكون ذلك كافيا لهما؟

وبشكل عام فإنه يمكن الإشارة إلى أن استمرار إقرار الواقعية والليبرالية بوجود الدولة في حقل العلاقات الدولية، قد يعتبر هو نفسه مصدر قوتها أمام النظريات التأملية للعلاقات الدولية، فحتى هذه النظريات نفسها لم تنكر صحة اعتبار حقل العلاقات الدولية حقلا دوليا مأخوذا تسميته من اسم الدولة؟، لكن عمليا لا يمكن أبدا إغفال الحديث عن أن حقل العلاقات الدولية المعاصر قد حفل بالكثير من القضايا التي عجزت معظم النظريات المعاصرة عن التنبيه بحدوثها، مما فتح المجال للدراسة في

كذلك هدفت الدراسة إلى تغطية النقص في الجوانب المعرفية لدى الباحثين العرب حول موضوع الجدل بين نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، لاسيما وأن هناك قصور بحثي عربي كبير في موضوع متابعة النقاشات الكبرى القائمة حاليا بين النظريات سواء في داخل النظريات العقلانية أو في خارجها، حيث تبين أن باحثي العلاقات الدولية الغربيين منهمكون في تقديم أفضل نظرية تفسر الواقع الدولي المعاصر في ضوء غياب مشاركة عربية واضحة.

مشكلة الدراسة

حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين طغى المنهج الوضعي على دراسات العلاقات الدولية، والذي لم يخرج عن إطار تفسير الحقائق العلمية امبريقيا، وعن موضوعية وحيادية النتائج والدراسات الوضعية، مع بقاء النقاش عن دور القيم أو إهمالها في التحليل للظواهر، لكن مرحلة ما بعد الحرب الباردة دفعت لبروز النظرية البنائية والنظريات التأملية (ما بعد الحداثة والنسوية والمعارية والنقدية وغيرها)، والتي عملت على السعي لهدم الفلسفة الوضعية والتشكيك بها، الأمر الذي أظهر إعادة الحديث عن الواقعية والليبرالية أمرا عقيما وعديم الفائدة في ضوء الظواهر الجديدة في النظام الدولي.

لكن استمرار الجدل والنقاش العقلاني بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية أشار بشكل واضح إلى وجود تجديد وتعميق لأطروحاتهما المعرفية والمنهجية، ودفع لتناولهما للمواضيع الجديدة التي تتناولها النظريات التأملية نفسها، لا بل والعمل على نقدها أيضا من منطلق تحديد الآفاق الأخلاقية لهذه النظريات باعتبار أن الإنسان جزء من الظاهرة، وكذلك فكرتها الأخرى عن الموضوعية والحيادية بأنها ليست صحيحة وليس لها أساس علمي.

ويرغم شدة الخلاف مع التأملين وحدث تقارب بين العقلانيين التجديديين، فلا زالت هناك جوانب للخلاف الرئيسية داخل النظريتين العقلانيتين، فالواقعية بتجديداتها لا زالت ترى بأن النظام الدولي يعيش واقعا في فوضى وأن وجدت المؤسسات الدولية التي تلعب دورا في كبح جماحها، وفي ناحية أخرى نجد الليبرالية بتجديداتها لا زالت ترى بأن النظام الدولي يوجد به شكل من أشكال التعاون الدولي لإدارة السياسة الدولية حيث الربح للجميع.

وخارج هذه الأطر المعرفية الخلافية، أين يمكن أن نجد الانسجام في أطروحاتهما مع المتغيرات الدولية المعبر عنها حالة الاعتماد المتبادل والتخصصية والأمن الجماعي والتدخل المسلح لأغراض إنسانية، بالإضافة لمواجهة المشاكل البيئية والدفاع عن المرأة وقضايا الجندر ومكافحة الإرهاب وغير ذلك، وكيف يمكن

حيث فشلها بالتنبؤ أو من حيث سيادة خطاب احدهما على الأخرى، لا بل قد خلقت لهما ميكانيزمات تكيف جديدة، أفضت إلى تقارب بدأ مفاهيميا في تحليل التغير في مفهوم النظام الدولي وتوازن القوى والأمن الجماعي والاعتمادية المتبادلة، ووصل إلى مرحلة التقارب العملي في تحديد جوانب التغير في بنية النظام الدولي وقيمه وآليات صنع القرار والتكامل الدولي.

وهو ما يشير إلى تكون نظرية عقلانية فاعلة تواكب الجدل ما بعد الحرب الباردة بدا واضحا بما سمي بالنقاش الكبير ما بين النظريات العقلانية والتأملية، ولكون النظام الدولي بحد ذاته لا يعرف الثبات وهو دائم التغير، فإن الافتراض أيضا هنا قائم على أساس أن كل مرحلة تغير وتحول في النظام الدولي تتبعها مرحلة تنظير جديدة.

منهجية البحث

مر النظام الدولي بتفاعلات سياسية وبمراحل تاريخية مختلفة زمانا ومكانا، وهو ما تطلب العودة للتأصيل الفكري والتاريخي لمراحل تطور النظام الدولي وتطور عملية التنظير فيه، فقد مرت بيئة النظام الدولي بتغيرات كبيرة منذ مؤتمر ويستفاليا عام 1648م، والذي جرى فيه الإقرار ببنية النظام الدولي التي تقوم على فاعل مركزي هو الدولة القومية، ومرورا بالاعتراف بفاعل جديد غير الدولة هو هيئة الأمم المتحدة عام 1945م ومؤسسات بريتون وودز وانتعاش الأفكار الليبرالية في مواجهة الأفكار الواقعية، ووصولاً إلى نهاية فترة الحرب الباردة وبدء مرحلة جديدة من التعاون والتكامل الدولي بعد عام 1991م، كذلك كان هناك تغير بنيوي-نظري توضح عند الحديث عن نشأت النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية وتطورهما من الجانب التقليدي إلى البنوي إلى التجديدي وهو ما عكس بعد التفاعلات السياسية الفكرية داخل النظام الدولي.

وفق هذا التطور التاريخي-البنيوي للنظام الدولي وبيئته، فقد جرى اعتبار النظام الدولي وتغيراته وحدة التحليل المركزية للبحث، فالتغيرات السياسية الفكرية بمثابة نظام، وكذلك التفاعلات السياسية على المستوى الدولي تعد نظاما للسلوك، كما أن هذا النظام يعيش في بيئة مادية ونظرية تؤثر فيه وتتأثر به، وتخلق لذلك تفاعل يصل الى درجة الاعتماد المتبادل، وهو ما يخلق له استقرارا، غير أن هذا الاستقرار لا ينفي التغير المادي والفكري، فالنظام نفسه بجزئية استجاب للتغيرات البيئية وأجرى تعديلات جزئية في أبنيته وسلوكه ونظرياته.

ولذلك اقتضي إدخال عامل الزمن في جميع جوانب التحليل مع عدم إغفال إبراز المقارنة المنهجية لجوانب التشابه والاختلاف عند تناول الأحداث والمواضيع الجديدة التي برزت في النظام الدولي المعاصر في المحورين الثالث والرابع من

النظريات المستقبلية والتي بدأت تحل شيئا فشيئا مكان ما يمكن تسميته بالنظريات التأسيسية (العقلانية والتأملية)، والتي يمكن أن تكون مجالا للبحث القادم.

فرضية البحث

أن معظم الباحثين الوضعيين متفقون على الإقرار بتراجع مكانة الدولة وبروز دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية، وفي مواجهة التأمليين فقد كان هناك تشكيك بجدوى المنظور الوضعي لصالح المنظور ما بعد الوضعي، وهو ما أسهم إلى تبلور فكرة رفض مسلمة الوحدة المركزية للعقلانية المتمثلة بالدولة.

لكن التوقف على الاعتقاد بهذه المعطيات يغيب كثير من الحقائق التي أصبحت تؤكد أطروحات النظريات العقلانية، كالإقرار أن بنية العلاقات الدولية تنطوي على تنافس وتعاون بنفس الوقت مشيرة إلى تحولات البنية الجيوستراتيجية للمجتمع الدولي، وبروز إشكالية السلطة السياسية على مستوى العالم وتقليص صلاحيات الدول واتساع المشاركة في عملية صنع القرار، والتي تبررها ضمن إطار منهجي جديد يقوم على "براداي" التغير، فقد جاءت الواقعية بأطروحات تستقي قواعد عملها مما انتهى إليها لينيويون من حيث الإقرار بتغير وضع الدولة، كذلك فإنه يمكن التخفيف من آثار الفوضى الدولية بوجود تفاعلات المؤسسات الدولية، أما الليبرالية فافتترضت بتغير تصرف الدولة في ظل تفاعل المؤسسات الدولية القوي، حيث تتجه الدول نحو التعاون الدولي الذي يتغلب على النتائج السلبية للفوضى الدولية. وبذلك لم يعد تصور النقاش بين النظريتين قائما على أن احدهما بديلة عن الأخرى أو متنافرة معها، بقدر ما تبرز بينهما المسائل المشتركة، وفكرة التنافس للبحث عن النظرية التي بإمكانها أن تقدم أفضل تفسير للعلاقات الدولية، ولذلك تنطلق فرضية البحث من فكرة متفائلة للمنظور المعرفي الجديد لكل من الواقعية والليبرالية حيث ستسهم تجديدهما في بناء نظرية تكاملية عقلانية للعلاقات الدولية معززة ومؤيدة بالاستخدام المتزايد للتقنية متعددة جوانب التفاعل، حيث الافتراض بوجود تحولات في المقومات المنهجية لهما، مدفوعا بتغيرات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وقد صيغت الفرضية البحثية التي تفسر جوانب التقارب المعرفي الجديدة بينهما لذلك على النحو التالي:

هناك انتقال معرفي في النظريات العقلانية (الواقعية والليبرالية) من التركيز في التحليل على الوحدات إلى التركيز في التحليل على التفاعلات التي يغلب عليها جانب التغير.

فنهاية الحرب الباردة وما أفضت إليه من تغيرات لم تضع النظريتين في مأزق معرفي كبير كما يشير البعض، سواء من

الدراسة تجاوزت ذلك القصور ووضحت بشكل قاطع أن هاتين الفكرتين لم تتبلورا لدى النظريتين إلا نتيجة حدوث التغيرات البنوية لهما والتي أفضت لفكرة الأمن الجماعي وأنظمة الاعتماد المتبادل، وهو ما جعل فكرة الإجماع الدولي أمراً حقيقياً.

كذلك قدم عبد الناصر جندلي دراستين حول هذا الموضوع، الأولى الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي بعد الحرب الباردة عام 2011م، وفيها أشار كيف تغيرت الجوانب التحليلية للنظريتين مع تغيرات النظام الدولي، والثانية بعنوان التنظير في العلاقات الدولية: الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية عام 2007م، حيث تناول عملية التأصيل الفكري للواقعية وتناول التحول في مفاهيمها وفرضياتها الأساسية، لكن هاتين الدراستين أغفلتا الجانب الهام المتعلق بتطور النظرية الواقعية وتقاربها مع الليبرالية، كذلك بيان الاتجاه التجديدي وموضوعاته الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة والمعروف بنيو-نيو، وهو ما سنتناوله هذه الدراسة.

وقد قدم Josef Nye دراسة مهمة بعنوان: The Future of Power عام 2010م، وفيها أشار إلى أن فكرة الليبرالية الجديدة عن مفهوم الاعتمادية المتبادلة قد انتقلت إلى مرحلة الاهتمام بالمعلومات والوسائل التقنية التي باتت تحقق المقدار الأكبر من تعظيم القوة، والتي تغيرت وسائلها وأدواتها، وبرغم مهاجمته للأفكار الواقعية فقد عكست هذه الدراسة قدرة النظريات العقلانية على الاهتمام بالمواضيع الجديدة في العلاقات الدولية والانتقال إلى مفاهيم تحليل أخرى، لكن هذه الدراسة بناحية أخرى عمقت الأزمة مع الأفكار الواقعية الجديدة حول موضوع توازن القوى، وهو ما سنتناوله هذه الدراسة بالبحث والتحليل.

ومن الدراسات الحديثة حول نفس الموضوع دراسة Paul Viotti and Mark Kuppi بعنوان: International Relations Theory عام 2010م، وفيها أشار الباحث إلى أن الليبرالية المؤسساتية بصورتها الأخيرة وبميكانيزمات عملها البنية والحافز قد تقاربت مع أطروحات الواقعية الجديدة حول تحليل واقع السياسة الدولية المعاصرة، لكن هذه الدراسة أغفلت تفسير تركيز الواقعية الجديدة على موضوع المصلحة الوطنية في ظل الفوضى، الأمر الذي أفضى إلى ابتعاد كلتا النظريتين عن بعضهما بعضاً، لكن ما بينته هذه الدراسة أن كلتا النظريتين تميلان إلى الإقرار بأهمية التعاون الدولي والأمن الجماعي في ظل الفوضى.

كذلك هناك دراسة Jill Steans and Lloyd Pettiford بعنوان: Introduction to International Relations عام 2008م، وفيها أشار الباحث إلى أهمية السعي لتطوير نظرية تجديدية للعلاقات الدولية لاسيما داخل النظريات الوضعية (الواقعية

البحث، ولذلك مثل استخدام التحليل المقارن وسيلة هامة لتحليل التغيرات والتحويلات في النظام الدولي من جهة، وانعكاس تلك التغيرات في التأثير على عملية التنظير للعلاقات الدولية وتطورها من جهة أخرى، لاسيما في المجال الواقعي البنوي والليبرالي المؤسسي البنوي، كذلك وما أفضت إليه تغيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة من مآزق معرفية لبعض النظريات التقليدية ودفعتها لتغيير الأفكار المركزية لمناهجها، كما أوجدت أخرى جديدة، والتي قد تعد عامل لتوازن واستقرار النظام على الصعيد المعرفي، والتي تعكس بدورها البعد الثالث لمقومات منهج النظم أيضاً.

ولما كانت المقارنات المنهجية أمراً ضرورياً في داخل كل نظرية وتطورها على حدة (الواقعية والواقعية البنوية والواقعية الجديدة) و(الليبرالية والليبرالية البنوية-المؤسسية والليبرالية الجديدة) من جهة، وبين المقارنات المنهجية التجديدية لكليهما أو بينهما من جهة أخرى، كانت هناك تبريرات لضرورة استخدام تقنيات المنهج المقارن لتحليل العناصر المعرفية النظرية والعملية المتغيرة والمتطورة تاريخياً، سواء من حيث وصف الظاهرة السياسية المراد دراستها واكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بينها زمانياً ومكانياً كلياً أو جزئياً، وهو ما اوجد أيضاً أهمية لتناول عامل التاريخ في التحليل.

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات تناولت موضوع التقارب المعرفي للواقعية والليبرالية على قدر من الجدية لكن على نحو غير كاف، فهي بشكل عام لم تبرز دورهما الكبير في واقع النظريات المعاصرة للعلاقات الدولية، لا بل ووسمتها بكثير من التشكيك، حيث تبين من مسح الدراسات السابقة بأنه ليس هناك إجماع بين الباحثين على إمكانية التحدث عن النظريات العقلانية بأنها نظرية واحدة متماسكة، لكن هناك جزء كبير من البحث والنقاش تبلور في نهاية تسعينيات القرن العشرين يوضح حداً للمواجهة طويلة الأمد داخل النظريات العقلانية (الواقعية والليبرالية)، ويقدم إطاراً معرفياً هاماً للدراسة، وقد أطلق عليه البعض توليفة (الجديدة-الجديدة).

ومن أبرز هذه الدراسات دراسة Eben Coetzee and Heidi Hudson بعنوان: Democratic Peace Theory and the Realist-Liberal Dichotomy: the Promise of Neoclassical realism? عام 2012م، وفيها أشارت الباحثتان إلى أن فكرة السلام الديمقراطي التي جاءت بها الليبرالية الجديدة قد وسمت العلاقة مع الواقعية البنوية بالجمود وأدت إلى انقسامات تفسيرية بينهما، على الرغم من تبنيها لما يعرف بمبادرات السلام بين الفرقاء والتي تتضمن جوانب من علاقات الصراع والقوة، لكن هذه

كليهما اقر أخيرا بالفوضى الدولية مع وجود المؤسسات في تفسير مظاهر التقارب الدولي والاعتمادية بين الدول.

أولاً: الجذور الفكرية للواقعية والليبرالية

مثلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجالا واسعا لتناول الأفكار الواقعية والليبرالية عن السلام الدولي بمزيد من السخرية والاستخفاف، وبدأت الأفكار الجديدة تتحدث عن أهمية عناصر أخرى غير القوة وغير السلام في العلاقات الدولية، فهدف نشأة الدولة ووظائفها في أساسها هو الحفاظ على حياة الإنسان وتوفير سبل عيشه في ظل تعقد النظام الدولي المليء بالدول المتنافسة فيما بينها في ظل محدودية الموارد، حيث أن الواقع الدولي القائم لا يعكس الا ضبابية لتلمس الحاضر وعجزاً عن رؤية المستقبل، وقد مثل هذا الطرح ضرورة لتقديم الأفكار الجديدة لهذين الاتجاهين بعين الموضوعية بعد الرجوع لظروف نشأتها.

أ. الواقعية التقليدية (Realism)

تنطلق الواقعية كما يراها مفكروها من فرضية محافظة تسند إلى الطبيعة البشرية التي تتصف بالأنانية والشور (قربان، 1981م)، وهو ما يدفع للقول بأن أساسها النظري يعود لفكرة Thomas Hobbes (1527-1469م) و Nicola Machiavelli (1588-1678م) عن عدوانية الإنسان وأنانيته^(*)، والتي تتضح بسعيه الدعوى نحو تعظيم مصلحته الشخصية على حساب الآخرين، ووفق هذه الفكرة فإن الدولة وجدت لكبح جماح الإنسان وشور بالأنظمة والقوانين من أجل حمايته من نفسه.

وبما أن الواقع الدولي كواقع النظام السياسي ترى الواقعية بأن السياسة الدولية ليست الا صراعا من أجل السلطة بين الدول (دن، 2004م، أ)، لذلك فإن الدولة تسعى للمحافظة على نفسها بتعظيم قوتها لقناعتها بأن النظام الدولي ليس إلا حلبة للمنافسة، وهي بهذا المنظور تهتم بأن ترى العالم كما هو كائن وليس ما يجب ان يكون.

ويعتبر Edward H. Carr (1892-1982) فعليا رائد الواقعية وليس Hans Morgenthau (1904-1980) كما يرى البعض، فقد صدر له مؤلف عام 1939م بعنوان: The Twenty Years Crisis (1919-1939)، تحدث فيه عن الواقعية باعتبارها نظرية عقلانية تهدم الأفكار المثالية عن بنية العلاقات الدولية، في حين أن "مورجانثو" هو رائد الواقعية التاريخية والتي تحدث عنها عام 1948م في طبعة كتابه الأولى political Among Nations، وفي نظريته لواقع السياسة الدولية، فهو يعتبر العلاقات

والليبرالية)، بعد اتضاح التداخل المعرفي بين النظريتين فيما يتعلق بالحديث عن الصراع والتعاون الدولي، وبرغم أهمية الدراسة إلا أنها لم تحدد الجوانب العملية للتقارب بينهما وفي أي مجال، لكن هذه الدراسة حددت الجوانب العملية لتحليل التقارب بين النظريتين من خلال مكونات النظام الدولي هيكليا وقيميا. ومن الدراسات المهمة ايضا والتي أثرت البحث في الإطار التجديدي بين الواقعية والليبرالية دراسة Michael W. Doyle و G. John Ikenberry بعنوان: New Thinking In International Relations Theory عام 2007م، حيث نظرت الدراسة إلى موضوع التقارب المعرفي بين الواقعية والليبرالية في موضوع السلام الديمقراطي بعين الايجابية، لكنها عظمت من أهمية التعايش السلمي والمكاسب المطلقة واعتبرته "ميكانزم" للتفاعل الرئيس بين الفاعلين، مغفلة رفض كثير من الواقعيين التخلي عن فكرة الأمن والمصالح النسبية، وهذا ما ستوضحه هذه الدراسة.

وأخيرا نجد في كتاب عولمة السياسة العالمية تحرير (جون بيليس وستيف سميث) عام 2004م، بعض الدراسات الهامة التي تحدثت عن النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية، والتي تناولت جوانب التقارب بين الاتجاهين الواقعي والليبرالي، بالإضافة إلى تباينهما مع النظريات التأملية، لكن ولكونها ترجمة للغة العربية، فإنها تتسم ببعض العوائق المعرفية في تفسير المصطلحات الجديدة بدقة، في حين تقدم هذه الدراسة تحليلات مبسطة وعميقة لأبرز جوانب الاتفاق والاختلاف في النظريات العقلانية، بالإضافة إلى نقاشها مع غيرها من نظريات.

التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية:

أن حقل العلاقات الدولية المعاصر باعتباره احد فروع علم السياسية يحفل بالكثير من التنوع النظري، باعتباره ظاهرة صحية لا مشكلة علمية حسب الفهم الكلاسيكي، حيث يعتبر عمليا من الفوائد التي أغنت تخصص العلوم السياسية، فقد مثلت النقاشات المتعددة لمنظري العلاقات الدولية منذ المرحلة الأولى وحتى المرحلة الرابعة احد جوانب القوة فيه، والتي اتضحت من التحول "البرادامي" نحو التخلي عن المنطق الثوري إلى القبول بالمنطق التقدمي.

وعلى هذا الأساس فإن منظري العلاقات الدولية المعاصرين لم يتوقفوا عند إطار النقد للأخر من أجل النقد، لا بل تطور نقاشهم داخليا أي ضمن الفكرة المركزية الواحدة للنظرية (البرادام العقلائي الواحد)، ففي جانب الإطار الواقعي برزت الواقعية الجديدة كما لليبرالية الجديدة، لا بل تعدى ذلك لبناء توليفه فكرية تعتمد الواقعية الجديدة-الليبرالية الجديدة، مما أسهم تقاربهما وفي تقوية مواقفهما تجاه خصومهم الجدد بعد الحادثة، حيث أن

(*) لمزيد من القراءات انظر نظام بركات مبادئ علم السياسة دار الكرمل، 1989م، ص 95-104.

يشابه تماما ما تحدث عنه احد ابرز منظري العقد الاجتماعي John Locke (1632-1704م) عندما تحدث عن الطبيعة الخيرة للإنسان وحياة السلام التي يعيشها ضمن القانون الطبيعي الذي يحكم علاقاته (بركات، 1989م)، ومن هذا المبدأ ينطلق المفكرون الليبراليون الأوائل مثل Immanuel Kant (1724-1804) بادعائهم أن هناك إمكانية لضبط سلوك الإنسان من خلال القوانين والسنن المدنية ومؤسسات الدولة باعتبار أن طبيعته الخيرة تدفعه نحو السلام الدائم حفاظا على ما حققه من مكاسب وفوائد (Kant, 1991)، أما فكرة العدوان والحرب عندهم فأنها ما هي في واقعها إلا نتيجة الفكر البشري والذي من الممكن تغييره.

كما آمن الليبراليين بفكرة الفدرالية الدولية التي يسودها السلام مدفوعين بعجائبهم بالاتحاد الألماني والأمريكي آنذاك، لذلك فهم يجدون بأن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش بظل غياب للسلطة المركزية لكنه غياب لا يؤدي الى صراع حتمي دائم (Viotti, 2010, p123)، ولأجل ذلك يعتقد منظرو الليبرالية بأن التطور التدريجي للمجتمع البشري الذي تحدث عنه "كانت" رائد الليبرالية سوف يقود إلى مجتمع دولي يعلمهم بأن السلام هو الأفضل لهم لا الحرب.

وفي جانب آخر يركز رواد الليبرالية على الجانب الاقتصادي فيها، ويعتبرونه نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع، فمثلا دعا Adam Smith (1723-1790) إلى التجارة الحرة والاعتماد على الملكية الخاصة وفتح الأسواق وكف يد الدولة عن التدخل فيه (Balaam and Veseth, 2005)، كذلك رأى Richard Cobden (1804-1865) بأنه من خلال النظام الرأسمالي سوف يحصل الفرد على المزيد من الثروة وسيحقق بذلك السلم، وقد أيده Joseph Schumpeter (1885-1950) الذي رأى في الرأسمالية بأنها أكثر حرصا على إيجاد نظام ديمقراطي وسلام دائم.

إن نظرة الليبراليين للسياسة الداخلية انعكست على نظرتهم للسياسة الدولية، فهم يعترفون بأن الحرب من الصفات الأساسية للعلاقات الدولية، ولكنه ليست صفة دائمة حيث من الممكن تغييرها نظرا لإمكانية تغيير الأفكار البشرية، ولذلك فهي تعتبر الفرد وحدة التحليل المركزية، حيث له الحرية في أفكاره وفي ممارساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي بذلك تقر أيضا بتعددية الأفكار وعلى الدولة أن تضمن له ذلك وان لا تتدخل في مسيرة حياته، إلا بدور الراعي والحامي لتلك الحقوق.

أما على الصعيد الدولي فتجد الليبرالية بأن تأسيس فدرالية دولية ستكون عامل حسم في ضبط سلوك الأطراف وتحقيق قدر من انسجام المصالح، لكن صراعات القوى بين الدول العظمى

السياسية الدولية شبيه العلاقات البشرية من حيث قوانينها الطبيعية التي تسعى للقوة للمحافظة على البقاء وتعزيز امن الذات، فالدولة عنده تسعى للقوة انطلاقا من سعيها لمصلحتها الوطنية دون مبالاة للمعايير الأخلاقية فهي سيدة نفسها في ظل غياب النظام الدولي ووجود الفوضى فيه (Morgenthau, 1978). كذلك يدلل نقاش "كار" الحاد خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي مع المفكرين النمساويين Karl Popper (1902-1994م) وFriedrich Hayek (1899-1992م) على قراءته العقلانية للتاريخ والعلاقات الدولية ومهاجمته لمن ينكر ذلك، ويشير بعض الباحثين إلى انه تهجم بشكل شخصي على "بوبر" لانتقاده "هيجل" و"ماركس" على حتمياتهما التاريخية وعدم إيمانهما بقدرة العقل (زفاغ، 2009)، حيث اهتم بعوامل القوة المادية للدولة والمستندة إلى نظرة عقلانية لإمكاناتها.

ولا يختلف بقية مفكري الواقعية التقليدية فيما بينهم كثيرا حول مفهوم القوة الا بدرجات بسيطة، فمثلا Arnold Wolfers (1892-1968م) بقي يعتبر أن القوة قضية محورية للدولة رغم رفضه لفكرة أن الدول دائما مدفوعة برغبة زيادة قوتها، كما أن Henry Kissinger السياسي الأمريكي المعروف لم ينكر أهمية القوة للدولة رغم إقراره لأهمية دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية، لذلك فالرواد جميعا لم يخرجوا عن إطار المنظور الصفري للواقعية (Zero-Sum) من حيث أن مكسب طرف هو خسارة للطرف الآخر.

وعلى عكس الاتجاه المثالي الذي يدعو إلى المعايير الأخلاقية في السياسة، فإن الواقعية ترفض أخلاق العلاقات الدولية نظرا لطبيعتها الصراعية وتضارب المصالح فيها، كما أنها تعتمد التاريخ مختبرا لها وموجها للمستقبل، مع التأكيد على أهمية القوة وشرعية سعي الدولة لتحقيق أمنها ومصلحتها الوطنية، وهذه جميعها تمثل أداة التحليل الرئيسية للواقعية التقليدية.

ب. الليبرالية التقليدية (Liberalism)

لم تعد الليبرالية في فترة نشأتها الأولى الا ضريبا من ضروب المثالية للمدينة الفاضلة التي تحدث عنها مفكرو الإغريق أفلاطون وديمقريطس ولوكريتيوس، لاسيما تلك الأطروحات التي تحدثت عن الحريات والحقوق المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية للإنسان المطلوبة من دولته، والتي يجب أن تكف يدها عن التدخل في شؤونها.

وتتعلق أفكارها كما تحدث عنها روادها، من الإيمان بحرية الإنسان وانعاققة من قيود السلطة، وقدرته على تسيير شؤونها استنادا إلى طبيعته الخيرة ووجوده السابق على وجود الدولة، وهو ما عرف لاحقا بالنزعة الفردية (ربيع ومقلد، 1994م)، وهذا

بين أطرافه، كما ادخل البعد الاقتصادي كمتغير للقوة، وحاول تثبيت مواقفها أمام تفسيرات السلوكيين والليبراليين للتعايش السلمي والسلام الديمقراطي، وهو ما أدخلها سريعا للمرحلة الثالثة من التطور مما جعلها أكثر تكيفا مع المتغيرات الدولية.

وفي تناوله المنهجي للجوانب المعرفية وإن اختلف "التر" عن غيره من واقعيين جدد في منهجه الاستنباطي للوقائع، إلا أنه وافقهم على اعتبار الواقعية الجديدة توجه نظري لا تاريخي للمعرفة السياسية (Waltz, 1986)، وهو بذلك ينفي عنها صفة التطورية الجدلية ويكرس فيها الصبغة التفاعلية التركيبية بين الفاعلين باختلاف مستوياتهم، وقد أضاف Barry Buzan تأكيداً بأن الواقعية دفعت نفسها نحو الواقعية الهيكلية التجديدية، والتي هي تحديث لها في منهجها ومستويات تحليلها لا عملية هدم وإعادة بناء (Buzan, 1993)، كما رأى أيضا بأن القواعد الواقعية الهيكلية هي التي تحدد تفاعل الدولة في النظام وهو ما يحدد موقعها الأساسي في العلاقات الدولية مخالفاً إلى حد ما "التر"، ولكنه بقي يؤكد أن الدولة ليست وحيدة وهي تعيش في ظل فوضى دولية (Buzan, 1997)، وهذا الأمر يكرس اهتمامهم بالواقع السياسي البنوي.

ولئن أكد الواقعيون المعاصرون ومنهم Eben Coetzee وHeidi Hudson، بأن هذه الفكرة تحديداً تمثل أحد جوانب التطور في الواقعية البنوية، إلا أنهم وجدوا فكرة السلام الديمقراطي والتي بدا أن الواقعيين الجدد يتناولونها كاليبراليين الجدد، تمثل أحد إشكاليات التقاهم معهم وأحد إشكاليات النظريات التفسيرية، فالليبراليون يسمونها مؤسسية في حين أن الواقعيين يسمونها تركيبية (Coetzee and Hudson, 2012)، وبشكل عام فإن كل الدراسات حول التسمية لا توجد فرقا منهجيا بينهما وأن بدت غير ذلك.

ووفق هذا الاتجاه انطوت دراسة العلاقة الدولية عند الواقعيين الجدد في مرحلتها الثالثة على تجاوز الأطروحات البنوية متناولة مجموعة من المواضيع الهامة في النظام الدولي المعاصر، التي اختلفوا بها عن الواقعيين التقليديين أو البنويين، فقد رأت "هودسون" بأن المسألة الأمنية لم تعد تتعلق بالدول وحدها التي كانت تعظم قوتها في مواجهة أقرانها من دول، كما أن التركيب البنوي للمسائل الأمنية في النظام الدولي لم يعد يتعلق بالدول وحدها (Coetzee and Hudson, 2012)، مشيرة إلى فعلته الولايات المتحدة تجاه تجنيد الجماعات المناهضة للقاعدة في أفغانستان والعراق، لذلك أكد التجديديون على أن القوة وسيلة لا غاية وهي تطغى على المعايير الأخلاقية، كما أنها تتبلور من طبيعة التفاعلات الدولية، حيث الهدف هو السعي للحصول على الأمن لا القوة بحد ذاتها كما رأى التقليديون، كذلك الإقرار

مطلع القرن العشرين أعادت مرة أخرى التشكيك بطروحات الليبرالية على المستوى الدولي.

وبرغم ذلك فإن هناك من يرى بأن الرئيس الأمريكي Woodrow Wilson (1856-1924) وهو أحد دعاة الليبرالية على المستوى الدولي، قد تحدث عن أن حالة الحرب هي نتيجة طبيعية للحالة غير الديمقراطية للعلاقات الدولية، وأنه لا بد من إجراءات ديمقراطية جماعية مؤسساتية لمعالجة النزاعات الدولية وتحقيق الأمن الجماعي (عبد الحى، 1995م).

وعلى عكس الواقعية ترى الليبرالية بأن هناك قيمة عليا لوضع قواعد لحكومة عالمية تضع حدا للحروب وتقيم السلام الشامل والدائم، كذلك لا بد من تعزيز التعاون وفتح المجال للتجارة الحرة وضمان حقوق الإنسان وحريته، وترسيخ المساواة وحكم القانون والقيم الأخلاقية، وهذه جميعها تمثل متغيرات رئيسية للعلاقات الدولية.

ثانياً: الافتراضات الجديدة للواقعية والليبرالية في مواجهة مرحلة ما بعد الوضعية

يتناول هذا المطلب توضيح الافتراضات التجديدية من حيث مستوى التحليل ووحدة التحليل والمنهج، وبيان النتائج في تحولات النظرية الواقعية نحو الواقعية الجديدة والليبرالية نحو الليبرالية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، مع الإشارة إلى المرحلة البنوية باعتبارها مرحلة انتقالية نحو التجديد وليس مرحلة ثابتة محددة والدخول مباشرة إلى الجوانب التجديدية في كلتا النظريتين، وعلى النحو التالي:

أ. الواقعية وأطروحاتها الجديدة (Neo-Realism)

بالرغم من تزمّت الواقعيين في موضوع القوة واعتبارها قضية أساسية في نظريتهم، فإن ذلك لم يمنعهم من الاستجابة للمتغيرات المعرفية والبراديمات الفكرية لعلم العلاقات الدولية ومستجدات الواقع الدولي، ولعل أبرزها عدم دخول القطبين الرئيسيين بحرب ساخنة مباشرة بينهما، مما جعلهم يقرّون بإمكانية ضبط حالة الحرب والسيطرة عليها من قبل الدول العظمى، ولكن التساؤل لما وكيف كان ذلك.

أن سياسة الانفراج التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين والاتحاد السوفييتي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، أدت إلى بروز الأفكار النظرية البنوية للواقعية التي اعتمدت على نظرية النظم بمفاهيمها المتعدد القائمة على فكرة التفاعل بين العناصر (Systems, Structures, Units)، مما دفع بالكثيرين لتسميتها بالواقعية البنوية ومنهم Robert Keohane.

وعندما جاء Kenneth Waltz (1924-2013م) جدد الواقعية منهجياً وأخرجها من مغالطاتها الفكرية لمفهوم القوة بإدخاله منهج التركيب الفوضوي للنظام الدولي المعتمد على "ميكانزم" التفاعل

بالبيئة الإقليمية والبيئة الدولية المتغيرة كحلفتين فوق مستوى تحليل الدولة باعتبارها وحدات جديدة للتحليل.

وبناء على ذلك اعتبر الواقعيون الجدد أن مركزية الصراع بين الدول هو حالة طبيعية بوجود الفوضى الدولية نتيجة لغياب السلطة المركزية فيه، بعكس التقليديين الذي رأوا أن سبب الصراع هو السعي نحو تعظيم القوة لأجل القوة، أما غياب الحروب أو النزاعات أو توازن القوى بين الدول في فترات تاريخية معينة فلا يفسره إلى سعي الدول خلاله لتعظيم قوتها وإنشغاله به تحسباً للفوضى.

وفي حقيقة الأمر فإنه في ظل تطور النماذج المعرفية السلوكية وازدحام حقل العلاقات الدولية بها قبيل نهاية الحرب الباردة، واجهت الواقعية التقليدية والبنوية انتقادات كثيرة جعلتها تأخذ بالتقنيات السلوكية بأخذها للجوانب الكمية ونظرية الخيار العقلاني، وإقرارها بالفواعل الجدد في العلاقات الدولية، وهو ما دفعها لنقل قواعدها المنهجية من الطبيعة الإنسانية إلى السياسية الدولية التي تختفي فيها هيراركية السلطة في مرحلتها الثالثة التجديدية.

ولذلك تجد الواقعية الجديدة بأنه من الضروري الاعتراف بدور المؤسسات الدولية كضابط للفوضى الدولية بحددها الأدنى في ظل غياب سلطة مركزية، حيث تسعى الدول لتحقيق قدر من المكاسب النسبية من منطلق سعيها الحثيث لتحقيق مصالحها الوطنية التي يعتقد بأنها مشروعة (سميث، 2004م).

وبناء على ما سبق فإن الواقعية الجديدة تقر أيديولوجية المحافظة على الوضع القائم، وتقر بوجود فاعلين آخرين لكنهم غير مركزيين إلى جوار الدولة المشغولة بأمنها القومي لا تعظيم قوتها لأجل القوة، هذا بالإضافة إلى إقرارهم بوجود نظام دولي بنوي متفاعل واعتباره وحدة تحليل أساسية.

ب. الليبرالية وأطروحاتها الجديدة (Neo-Liberalism)

بالرغم من ضعف الليبرالية في مواجهة النقد السلوكي، والاتجاه لاستخدام التحاليل الكمية من أجل جعل علم السياسة علماً امبريقياً، ألا أن الليبرالية بقيت محافظة على تماسكها نظراً لتطرف كل من السلوكية والواقعية في أطروحاتهما، فالأولى ركزت على علمية علم السياسية بشكل حاد مع تحديد لدور القيم، والأخرى لم تعترف إلا بالدولة كلاعب وحيد في حقل علم السياسة مع إغفالها للمبادئ الأخلاقية.

وقد انطلقت التعديلات الجديدة للقواعد المنهجية لليبرالية بقوة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين معتمدة بشكل واضح على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي، والذي تمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992م، وانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهها

لتنبي القيم الرأسمالية الغربية، وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جداً، في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسية، في الوقت الذي اتضح فيه غياب الاستقطاب الدولي والانتقال من مستوى التفاعل العامودي إلى التفاعل الأفقي.

لقد مثلت هذه التغيرات البنوية في النظام الدولي داعماً قوياً للطروحات الليبرالية المؤسسية (البنوية) معلنة اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات الدولية، ومتجاوزة للطروحات التقليدية لليبرالية بإقامة الحكومة العالمية، في ظل وضوح لتعددية مصادر القوة وتنوعها بين هؤلاء الفاعلين الجدد، أما الجانب الآخر فقد تمثل ب بروز التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية كالأأم المتحدة التي عملت على خلق إجماع دولي منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م، مما عزز من فكرة الأمن الجماعي.

وقد أشار Joseph Nye في كتابه Power and (Interdependence) إلى تأثير الأطراف الفاعلة المتنوعة في تخطي الحدود الوطنية (Transnationalism) وخلق مفهوم الترابط (Interdependence) (Nye and Keohane 1977) ولقد كان لهذا الاعتراف دور هام في إقرار الليبرالية بالتفاعلية التعددية الدولية واعترافها بمستويات التحليل الجديدة التي لم تقرها الليبرالية التقليدية أو المؤسسية، فضمن مفهومها الوضعي فإن عقلانية الدولة ستدفعها لحل مشكلاتها بالتعاون الدولي مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقدة ومتنوعة من المستويات من دول وغير دول، لكونه سيعظم من المكاسب المطلقة للجميع.

وضمن هذه الرؤية فإن هناك إقراراً بالوضع الجديد للفوضى الدولية في ظل وجود إمكانية للتعاون والتكامل الدولي واستبعاد لفكرة السعي نحو الحرب وتعظيم القوة، والذي أنضح في المرحلة الانتقالية، حيث الإقرار بوجود الأنظمة الدولية والمكاسب المطلقة، وقد أشار Robert Keohane إلى أهمية دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول وضبط الدول لسلوك الأطراف الفاعلة (Keohane, 1991)، وهو ما شكل رؤية جديدة لأطروحات الليبرالية.

كما أضاف Michael W. Doyle و F. Fukuyama فكرة السلم الديمقراطي، عندما تحدثا عن أن الالتزام بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والترابط والتفاعل ما بين الدول وعبرها في مرحلتها التجديدية، واعتبرها عوامل أساسية في ميل الدول نحو السلام والأمن، في حين أن الدول غير الديمقراطية هي التي تميل للحرب والعُدوان، فقد أعتمد "دويل" أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض (Doyle, 1999)، ومن هنا تجاوزت الليبرالية الجديدة الأطروحات التقليدية لليبرالية

التأملين والذي دعت إليها لبنائية الاجتماعية^(*)، حيث أخفقت في تضيق الفجوة بين العقلانيين والتأملين، لكن من ناحية أخرى لم تنفي العقلانية ضعفها التجزيئية والوضعية في مواجهة اعتماد تلك النظريات المنظور التجزيئي أو التفكيكي في تحليلاتها، ولذلك فإن المواجهة لم تقتصر فقط بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، لا بل تعدت ذلك مع رافضي المنهج الوضعي برمته.

وبالرغم من أن الحديث ضمن هذا الإطار يحتاج إلى دراسة مستقلة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن النظريات العقلانية بقيت رهينة الفلسفة الوضعية، لكن لم يمنعها ذلك من التأثير بالتوجهات البنائية والتأملية والنظام الرأسمالي العالمي، حيث أقرت ببعض جوانب الاتفاق معها في قضايا هامة، من بينها:

- الميل مع الاتجاه السائد في النظريات المعاصرة واعتبار المجتمع الدولي وحدة تحليل.
- الميل إلى فكرة عدم القبول بالتحليل النهائي للأشياء برفض فكرة الحقيقة المطلقة.
- أثار الجانب المنهجي من خلال تركيزها على المنهج الكلاسيكي المتفاعل كأساس للتحليل.
- أياً جانب التغيير أهمية كبرى.
- شكلت هذه النظريات ما يسمى بالمناقشات الكبرى الجديدة، ولكن ليس فقط بين نظرية وأخرى، وإنما بين نظريات وضعية ونظريات ما بعد وضعية.

وبشكل عام وبرغم أهمية أطروحات نظريات ما بعد الوضعية في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة، فإن النظريات العقلانية بقيت الأكثر قرباً في تحليل السياسة الدولية، حيث نجد طغيان الطابع الفلسفي على النظريات التأملية أو البنائية بشكل أكبر من الطابع الإجرائي، وهو ما يجعل استفادة صانع القرار السياسي منها أقل بالمقارنة مع النظريات العقلانية عند اتخاذ قراراته، وهذا يعني إن الأبعاد الإستراتيجية في اتخاذ القرار في النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية أقوى من الأبعاد التكتيكية بالنسبة إلى غيرها، وهذا ما يجعلها محط اهتمام باحثي علم السياسة.

ثالثاً: التقارب في مفاهيم التحليل للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في ضوء مدخلات مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة

لقد شعر أنصار الليبرالية بالنشوة بعد نهاية الحرب الباردة

الكلاسيكية أو المؤسسية التي ركزت على القيم الأخلاقية في السياسة الدولية، حيث أن الحروب لا تنشأ إذا جرى تعزيز التعاون الدولي بشكل جيد نحو تعميم الديمقراطية الليبرالية ونشرها سلمياً في العالم.

وقد أدت التغيرات في النظام الدولي في الألفية الثالثة إلى بروز علاقات جديدة فيه، ولعل أهمها حالة الاختراق لما بين الدول وعبرها على صعيد الأفكار ووسائل الاتصال، ويعد "جوزيف ناي" أن حالة الاعتماد المتبادل بين أطرافها نتيجة لتقسيم العمل والتخصصية خلقت مزيداً من التعاون السلمي والتكامل الدولي وانسجام المصالح بين جميع الفاعلين مستبعداً في ذلك فكرة الحرب لتغير معنى القوة باتجاه المعلومات وإمكانية استخدام ما يعرف بالقوة الناعمة (Nye. 2010).

ويجد أنصار الليبرالية الجديدة مثل Charles Lamor أن هناك فرصاً لتحقيق الأمن الجماعي في ظل الفوضى، ولكن بإطار توازني مؤسسي للدول وغير الدول، حيث "أن عملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة" (بيليس، 2004م، أ)، فمن خلال توسيع إطار المصلحة الوطنية إلى المصلحة الجماعية، والقبول بتسوية المنازعات سلمياً، وإيجاد إطار مؤسسي للأمن يمكن تحقيق الأمن الجماعي، وبذلك أضافت الليبرالية الجديدة اهتمامها ببناء المؤسسات أكثر مما اهتمت به الليبرالية التقليدية أو المؤسسية نفسها.

ج. النظريات العقلانية وتوليقاتها الجديدة في مواجهة نقد النظريات التأملية أو نظريات ما بعد الوضعية

مع نهاية القرن العشرين تعرضت الفلسفة الوضعية برمته للنقد والتشكيك من قبل النظريات التي عرفت بالتأملية أو ما بعد الوضعية ومنها (نظرية ما بعد الحداثة، النظرية النسوية، النظرية النقدية، النظرية المعيارية، النظرية الرأسمالية الجديدة، نظرية علم الاجتماع التاريخي)، مبرره هجومها برفض الاعتقاد بإمكانية تطبيق المنهج الوضعي على كل العلوم، وغياب فكرة الموضوعية لا بل واستحالتها لوجود تأثير القيم، ثم رفض فكرة أن العالم حقيقة ثابتة تنتظر الاكتشاف، وبذلك ساد الاعتقاد بنهاية المنهج الوضعي نتيجة شدة النقد والفسل في استشراف المستقبل والتنبؤ به.

لكن تبلور التوليفة الجديدة والتي عرفت بـنيو-نيو والتي ساهمت في بناء براديم تحليلي للنظريات العقلانية والاعتماد ميكانيك التفاعل كوحدة التحليل الجديدة للعلاقات الدولية الكلاسيكية، عمل على نقد النظريات التأملية وصنفتها بأنها أقل تأملية مما تدعيه، وبنفس الوقت رفضت المنهج التوفيق الجديد مع

(*) لمزيد من المعلومات عن البنائية الاجتماعية ودورها في التوفيق بين المنهج العقلاني والمنهج التأملية أنظر Alexander Wendt, 1992, Anarchy is what states make of it, international organization, 46;2, Cambridge University press.

تغيب عنه السلطة المركزية ولكنها فوضى لا تؤدي إلى حتمية الصراع كما يرى التجديديين لدى كلا الطرفين.

ويشير David Baldwin أن كلا الطرفين يقران بالفوضى الدولية التي لا تؤدي إلى صدام حتمي بين الدول (Baldwin, 1993)، والتي تقوم على ترتيب أولوياتها انسجاماً مع مصالحها الجديدة التي نتجت عن زيادة التفاعلات بين مكونات النظام، على الرغم من أن الدولة عند الواقعيين الجدد تكون مشغولة بالمسائل الأمنية، وعند الليبراليين الجدد تكون مشغولة بالاقتصاد السياسي الدولي.

ويضيف الواقعيون الجدد في تحليلاتهم أن استمرار الفوضى قد يقود إلى احتمالية الصراع نتيجة لما تفرضه شروطها القاسية على الدولة، ولكنه أمراً غير مؤكداً، في حين يرى الليبراليين الجدد بأنها قد لا تدفع الدول إلى ذلك البتة، حيث تلجأ إلى التعاون لحل مشاكلها.

كذلك ركز الواقعيون الجدد على أولوية السياسة في النظام الدولي وعلى أهمية التحليل البنوي على أساس تفاعلي لهذا العلم، حيث أشار "كينيث والتز" إلى التركيب البنوي للنظام (جندلي، 2011)، حيث يجدون بأن نظام الثنائية القطبية كان فاعلاً بشكل كبير ومثل أفضل شكل للنظام الدولي، في حين أن الليبرالية الجديدة عند "فيوتي" تنظر إلى النظام على أنه تفاعلات وعمليات تتكرر ولا تتوقف (Process) (Viotti, 2010)، ويجدون بذلك بأن نظام القطبية المتعددة هو الأفضل للنظام الدولي.

ومن ناحية أخرى ينطلق أتباع كلا النظريتين من افتراض أساسي ما بعد وضعي قوامه أن المشكلات البيئية الدولية والقانون الدولي والمنظمات الدولية تلعب دوراً مهماً في العلاقات بين وعبر الدول في عالم التفاعل اللا محدود، لتعاطف حجم ونوع المشكلات المتجاوزة لقدرات الفاعلين منفردين، وهذا يخفف من طبيعة المعضلة الأمنية ويساعد على بناء الثقة وتخفيف أثر عدم الوضوح في العلاقات الدولية.

2. مفهوم توازن القوى Balance of Power

يعتبر الواقعيون والليبراليون أن مفهوم توازن القوى من الموضوعات المركزية في التحليل، نظراً لما يشير إليه هذا المعنى من تفسير كبير لواقع العلاقات الدولية، أما التجديديون فيهما، فيرون أن فيه إقراراً بأن تحليل العلاقات الدولية ينطلق من تأثير البيئة الخارجية على البيئة الداخلية للدولة، أي أن الدولة تأتي في مستوى التحليل بدرجة ثانية.

ويشكل توازن القوى حالة التوازن بين الدول ويشير إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام الدولي، ويعتبرون الفوضى الدولية انعكاساً لمستويات التغير في ميزان القوى، ويعتقد "باري بوزان" أنه عندما تتغير بنية النظام الدولي سواء

وتعميم القيم الليبرالية، وانطلق النقاش الثالث حول المبادئ الأخلاقية العالمية لمرحلة ما بعد الحداثة، حيث سادت الموجة الثالثة للقيم الديمقراطية كالاقتضات وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان والتدخل الإنساني والعلمانية والعولمة وحقوق المرأة والطفل وغيرها، باعتبارها مواضيع هامة لمرحلة ما بعد الوضعية الساعية نحو الموضوعية وعدم التحيز في الأطروحات النظرية للعلم، وحدث هجوم كبير على القواعد المنهجية التحليلية للواقعية من جهة والليبرالية من جهة أخرى، لاسيما في موضوع عجزهما عن التنبؤ بالمستقبل.

إلا أن جزءاً كبيراً من مجالات النقاش بين الواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية المعاصرة، لا يشير في واقعة إلى خلافات متضادة بين رؤيتهما للعلاقات الدولية، فالواقعية لم تنكف إلى حد الانهيار، لا بل أنها تجاوزت المفاهيم التقليدية في الأفكار المعرفية المركزية انسجاماً مع التغيرات في البيئة الدولية، وفي الوقت نفسه تعرضت كلتا النظريتين لانتقادات منهجية كبيرة من قبل التأمليين وغيرهم، وبالقدر الذي سنجد به اختلافاً بين النظريتين سنجد التقارب والتداخل في بعض افتراضاتهما.

وعلى كل حال فإن هناك بعض التحولات المعرفية المشتركة بينهما والمتجاوزة للمنظور الوضعي في بعض جوانب التحليل المنهجي ضمن المنظور التجديدي لكلتا النظريتين، عمادة وأساسه التحول من التركيز على الوحدات إلى التركيز على التفاعلات كأساس للتحليل، والذي يتضح في تناولهما للمواضيع الرئيسة التالية:

1. النظام الدولي كوحدة تحليل رئيسية: International

System: Analyses Unite

أن مستويات التحليل الأولية لدى الواقعية والليبرالية انطلقت أساساً من الطبيعة البشرية، فالتبيعة البشرية تكون في حالة السلام والانسجام مع الطبيعة، وفي الوقت الذي تتدخل به الحكومات بشكل سافر تحدث الاختلالات، ولذا لا بد من عدم تدخلها في النشاط الإنساني دون إدراك للمصلحة الوطنية لأنها توقع الاضطراب به، أما مستويات التحليل للبنويين فقد تجاوزت ذلك إلى مستوى الدولة، فالدولة تجد نفسها مضطرة أحياناً للدخول في نزاعات مع غيرها ولكنها ليست قاعدة ثابتة وسبب ذلك هو الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية، أما الأخير فهو المستوى الدولي الذي يركز على مستوى النظام كوحدة تحليل رئيسية في بيئة عالمية منتظمة.

وقد اتفق كل من الواقعيين والليبراليين على اعتبار النظام الدولي موضوعاً مركزاً في دراسة العلاقات الدولية، واعتبروا أن هناك وحدات فاعلة فيه تعتبر الدولة إحداها، كما يتفرع من هذا النظام وحدات فرعية أخرى، لكن هذا النظام يعيش في فوضى

شعرت دولة ما بزيادة قوة الدولة الأخرى بغض النظر عن النوايا، وعليه فإن فكرة الأمن قد حلت تماماً محل فكرة القوة.

لكن يشير "والتر" بأن الدول تسعى إلى إتباع سياسة الاعتماد على النفس في المجال الأمني وهي نفسها ستخلق رد فعل مقابل من الدول الأخرى، حيث ستخلق حالة من انعدام الأمن أو كما سماها "المعضلة الأمنية" (Waltz, 1986, p45)، لكن حل هذه المسألة عند غيره من الواقعيين الجدد يكون بخلق أنظمة الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي والتجارة الحرة، وبناء على قاعدة المكاسب النسبية تصبح الدول جميعها ثرية في عالم يتيح حرية حركة عناصر الإنتاج" (بيليس، 2004، ب).

ويعتقد الواقعيون الجدد أن استمرار الدول بتحقيق المكاسب في ظل التفاعل والتعاون بين الأطراف سيحد بشكل إيجابي من الفوضى وسيعمق من المصلحة الوطنية ويزيد من أهمية الأنظمة الجماعية.

كذلك كان يجد الرواد الأوائل من الليبراليين الجدد أمثال "روبرت كوهيني" و"جوزف ناي" أن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول حتى يصبح هناك علاقات متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة بين الدول بشكل كثيف جداً (Nye and Keohane 1977)، وقد اتجهت الدول حديثاً إلى السعي لتنظيم مكاسبها المطلقة من التفاعل فيما بينها، فما تنتجه دولة ما يباع في دولة أخرى لاسيما في ظل تقسيم العمل الدولي، فوادة تنتج المواد الخام وأخرى تصنعها وأخرى تصدر العمالية وثانية تنتج التكنولوجيا وهكذا دواليك.

لكن المتتبع لأفكار الواقعيين الجدد يجد أنهم يميزون عملياً بين شيئين في هذا الموضوع، الأول الاعتمادية المتوازنة أي أن الدول الأطراف تتمتع بدرجات مقاربة من الاعتمادية، والثاني هو الاعتماد غير المتوازن والذي يعني أن أحد الأطراف يعتمد على الآخر بدرجة أكبر من اعتماد الطرف الآخر عليه، كذلك يرى بعض الباحثين أن فكرة الأمن نفسها أدت إلى تقسيم الواقعيين أيضاً إلى فريقين: الواقعيين المهاجمين والواقعيين المدافعين، حيث يرى الفريق الأول صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الفريق الثاني بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي (جندي، 2007م).

وبشكل عام يعتقد الليبراليون الجدد أن الاعتمادية المتبادلة سواء كانت متوازنة أم غير متوازنة كما يراها الواقعيون الجدد، ستساهم في تخفيف حالات التوتر بين الدول وتجعل العلاقات بينها أكثر سلمية، حيث ستنتج الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية ولن يكون لديها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب، حيث تشابكت وتفاعلت مصالحها بشكل يجعل قرار الحرب صعباً ومن جانبيين؛ الأول أن طبيعة المصالح الناجمة عن

باختفاء قوة عظمى أو هزيمتها أو العكس فإنه يحدث عدم استقرار واختلال دولي وليس فوضى، لكن عندما يستقر النظام الدولي فإنه يبقى على الفوضى مع حفظ سيادة الدول المركزية (Buzan, 1997).

ويجد الليبراليون الجدد أن ميزان القوى وفق ذلك المفهوم لا يعبر إلا عن حالة من سوء النوايا بين الدول، ولكنهم يقررون بما تراه الواقعية الجديدة من أن التركيز على موضوع القوى بات متعلقاً بالقرارات، ولذلك يركزون على التعاون الدولي الناجم عن شبكة معقدة من التفاعلات باعتباره الأساس في العلاقات الدولية، وفي المقابل بدأ الواقعيون الجدد يقللون من تضخيم أهمية ميزان القوى لصالح فكرة الأمن الجماعي في طروحاتهم التحليلية.

ولكنهم يرون أن البديل الذي قدمه الليبراليون الجدد عن حالة الصراع قد لا يكون قادراً على تخفيف أثار الفوضى الدولية، ويتساءلون عن ضمان ذلك؟، ويقدم الليبراليون بديلهم بالمنظمات أو المؤسسات الدولية المتشابكة المصالحة والتي ستكون قادرة على ضبط الفوضى وتسهيل التعاون بين المتفاعلين، ولا يرفض الواقعيون دورها ضمن إطارهم البنوي الانتقالي، لكنهم يجدونها قد لا تكون قادرة على تخفيف أثار الفوضى على التعاون ضمن إطارهم التجديدي.

وفي ذلك يجد الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد بأن توازن القوى أمر مهم لعدم هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، وهم بذلك يتقاربون مع نظرية النظام الرأسمالي العالمي، حيث أن بنية النظام الدولي القائم على التداخل والتشابك والتفاعل اليوم تمنع ذلك (جندي، 2011)، وفي حالة حدوث عكس ذلك فإن النظام الدولي سيصاب بحالة اختلال، ولهذا فإن التوازن الدولي يرتبط ارتباطاً عضوياً بقوة عمل المؤسسات الدولية وتفاعلها، والتي تسعى لحصول الجميع على حصة من المكاسب، وإن اختلف حجمها مع الإقرار بوجودها، وهذه تمثل نقطة تقارب تحليلية بينهما ما بعد وضعية، ولكن التوازن في نظر الواقعيين الجدد يكون بوجود ثنائية قطبية تتمثل بكتلتين تهيمن عليهما قوتان مركزيان، في حين أن التوازن عند الليبراليين الجدد يكون في بيئة دولية متعددة الأقطاب.

3. الأمن الجماعي والاعتماد المتبادل & Collative Security & Interdependence

انقسم الواقعيون الجدد في هذا الموضوع إلى قسمين، الأول ويتزعمه "روبرت جلين" ويرى بصعوبة توفير الأمن على النطاق الدولي، والثاني ويتزعمه "كينيث والتز" ويرى بإمكانية تحقيقه رغم الفوضى الدولية، ويعتقد أنصار القسم الثاني أن إمكانية تحقيقه مرتبطة بتفعيل ميزان القوى والذي يتأتى بشكل تلقائي كلما

الباردة بشكلين هما: الأحادية القطبية والتعددية القطبية، ويعتقد الواقعيون الجدد بأن هذه الأشكال نمت في رحم كل منها (Steans, 2008)، أي حملت بذور فئائها في ذاتها كما كان يرى ماركس في المادية الجدلية، وترى الليبرالية الجديدة أن النظام القائم اليوم هو نظام متعدد الأقطاب وهو ما تدلل عليه سلوكيات أعضاء النظام ذاته، حيث لا توجد دولة مهيمنة على النظام، كما أنه أعاد ترتيب مواقع الفاعلين، ولذلك هو نظام دولي جديد لم يكن موجوداً في تاريخ النظام الدولي من قبل، وهذا ما يقره الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد.

لقد اتضح التغير في هيكل النظام أيضاً في زيادة عدد الفاعلين فيه، حيث ازداد عدد الدول كما ازداد عدد المنظمات الدولية فقد بلغ عدد الدول في الأمم المتحدة عام 2012م 193 دولة، وفي ناحية أخرى زاد عدد المنظمات الدولية أكثر من 300 منظمة وعدد الشركات المتعددة الجنسية الكبرى أكثر من 500 شركة (ابو العطا، 2010).

كما اتضح أيضاً في تنوع الفاعلين الرئيسيين من الدول كالولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان وألمانيا والبرازيل والهند وغيرها، ومن غير الدول كالاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان ومجموعة بريكس ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة أوبك الجامعة العربية وغيرها، فقد أصبح لهؤلاء الفاعلين الجدد من الدول والمنظمات الدولية دور في التعددية القطبية والتأثير في شكل العلاقات الدولية الجديدة باتجاه قضايا مركزية جديدة كالعولمة والأقلية والحرية الاقتصادية والمشكلات البيئية العالمية وتنمية الديمقراطية والوقوف بوجه سباق التسلح وترسيخ الأمن والاستقرار الدولي وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا، والتي أُنقِص أو اختلف عليها كلا الطرفين، هذا ناهيك عن الدور الجديد للمنظمات الأهلية غير الحكومية.

2- التغير في تنوع مصادر القوة:

انسجما مع تغير هيكل وبنية النظام الدولي حدث تغير في مصادر القوة للفاعلين فيه، فقد برزت بعض القوى الفاعلة لا تمتلك قوة عسكرية ضاربة وإنما قدرات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة، مكنتها من تعظيم قوتها في مؤسسات النظام الدولي، مما أشار بشكل واضح إلى تراجع مفهوم القوة المعتمد على حجم التسلح إلى اعتماده على القدرات، وهو ما دفع الواقعيين الجدد للإقرار به.

فمع بروز أهمية تأثير العامل الاقتصادي كما رأى الليبراليون الجدد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق دون مواجهة مسلحة، وبذلك تبين بأن القوة العسكرية وحجمها عند الواقعيين الجدد قد تراجع تأثيرها من عامل وحيد للقوة إلى عامل مساند، فقد تراجعت إلى حد كبير قواعد اللعبة الصفرية بين الولايات المتحدة

الاعتماد المتبادل قد نمت إلى حجم يفوق بكثير مكاسب الحرب والنزاع، وثانياً أن الجماعات التي استفادت من هذه الاعتمادية ستجعل من قرار الحرب صعباً ومكلفاً.

وفي موضوع الأمن الجماعي يتضح أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يميلون إلى اتجاه التكامل الاقتصادي الذي عزز من التوجه الأمني، حيث بدأت أفكار الأمن المشترك بالتبلور على شكل أنظمة أمن جماعية يعززها الاعتماد المتبادل، فالاعتمادية توجد عندما يكون تأثيراً متبادلاً حتى وإن كان غير متوازن بين الدول والوحدات الفاعلة، مما مثل نقطة تقارب تحليلية بين النظريتين.

رابعاً: الجوانب الإجرائية والعملية للتقارب بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة

لم يخرج الإطار النظري لكل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة عن اعتبار التنظير ليس إلا انعكاساً يعبر عن الواقع الدولي المعاش، والذي جرى الإقرار بتغييره وتغير أدوات العمل العقلانية الجديدة فيه استجابة لتفاعلاته وتداخلاته، والتي أدت لمخرجات جديدة لأطر التنظير في مواضيع مركزية لتحليلاتهما كالنظام الدولي وآليات صنع القرار السياسي وعمليات التكامل، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. تغيرات النظام الدولي The Changes of International System

يقر كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بأنه حدث تغير في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وإن هذا التغير جاء ليكرس ما يسمى بفكرة "الأنظمة" (لينل، 2004م) والتي أصبحت سمه من سمات العلاقات الدولية المعاصرة المستجيبة لرغبات الفاعلين العقلانيين ضمن التركيب الفوضوي للنظام الدولي، ويتضح هذا التغير في البنية وفي تنوع مصادر القوة وكذلك في البناء القيمي.

1- التغير في بنية النظام الدولي:

أقر كل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد بأن النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة قد تغير عما كان عليه قبل نهايتها، حيث أصبح يشتمل مجموعة من الوحدات المتفاعلة والمتداخلة والتي تحكمها قواعد محدده كما يصفها "مورتن كابلن" (*)، ومن هذا الوحدات الدول والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية والشركات متعددة الجنسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها.

ويتفق الفريقان على أن النظام الدولي مر بعد نهاية الحرب

(*) حول هذا الموضوع انظر عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، 2011، ص356.

استمرت خمسين عاما تقريبا، كما ساهم انتشارها كموجه ثالثة في أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط إلى تعزيز انتصارها، في الوقت الذي وصفت فيه القيم غير الليبرالية سوار كانت شيوعية أو إسلامية أو كنفوشوسية أو غيرها بالتخلف والاتغلاق.

وهو الأمر الذي جعل من الديمقراطية الليبرالية وفق النموذج الغربي مكونا أساسيا للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، والذي يقوم أساسا على السلم والأمن الدوليين، حيث اعتقد بعضهم بأن الليبرالية والديمقراطية متلازمان في العادة (فوكوياما، 1993)، كما أشار البعض بأن "الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها ويسود بينها السلام الديمقراطي" (Doyle, 1995, p180)، في حين ان الدول الباقية التي لا تتبنى الديمقراطية الليبرالية لن تكون إلا استبدادية ولن تحقق التنمية المنشودة.

وقد أنبنى على ذلك متطلبات كثيرة أهمها عدم القبول بعضوية الدول في المؤسسات الدولية أو التفاعل معها إلا بعد الاعتراف بالأسس الليبرالية كشرط مسبق، كالإقرار بالحرية الفردية والفكرية والسياسية كمتطلبات أساسية للنمو والتنمية، ثم التأكد من بروز الديمقراطية التي تضمن حماية القواعد الليبرالية بحث تتضح فيها عوامل الاعتراف بالتعددية ويتداول السلطة سلميا في انتخابات حرة نزيهة، هذا بالإضافة إلى القبول باعتماد آلية السوق والمنافسة لتحرير التجارة والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذا ما بات يتوافق عليه كل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد إلى حد كبير.

وفي مقابل كل هذه تبرز معضلة الرفض لتطبيق تلك المعايير من قبل بعض المجتمعات، والتي يعتبرها الليبراليون الجدد والواقعيون الجدد بأنها تمثل خطورة على قيم الحضارة الغربية الرائدة، حيث أن رفضها ذلك سيقود لا محالة إلى صدامها الحتمي مع الحضارة الغربية، ويرى Huntington Samuel بأن صراعات النظام الدولي الجديد ليس أيديولوجيا أو اقتصاديا بقدر ما هو حضاري وثقافي (Huntington, 1996).

ولعل ما شجع "هنتجتون" وغيره على توقعه للصدام بين الحضارة الغربية والإسلامية وأهمية نشر الديمقراطية الليبرالية في العالم الإسلامي، هو فشل مشروع الدولة الوطنية في العالم العربي الذي يجسد قلب العالم الإسلامي، والذي لا يقوم في تكوينه على هوية وطنية واضحة محددة في ظل الفسيفساء الذي يتكون منه، حيث لم تخلق له النخب العلمانية الحاكمة بعد الاستقلال مشروع الدولة المرغوب، لا بل أنها كرست مشكلات اقتصادية خانقه واستبدادا وتوريثا سياسيا للسلطة، مستنده إلى شرعية القوة لتأمين بقائها مع ادعائها بتبني القيم الديمقراطية الليبرالية التي لم تطبقها أصلا، مما مهد لظهور البديل المعرفي

وروسيا الاتحادية لتحل مكانها قواعد اللعبة التعاونية، فالأسلحة النووية الروسية أصبحت موضوع لنقاش بين الطرفين يتعلق بمدى المحافظة على سلامتها وعدم انتشارها بيد الجماعات الإرهابية أو مدى توفر وسائل السلامة البيئية والتقنية.

كذلك أصبحت مسألة الحد من انتشار التسليح النووي والاكتفاء بحصر النادي النووي بعدد معين من الدول النووية القديمة، من القواعد المركزية في العلاقات الدولية والتي يتفق فيها الواقعيون الجدد مع الليبراليين الجدد، فباستثناء الهند وباكستان أصبح مسألة إقامة برنامج نووي للتسلح العسكري من المسائل المرفوضة بين الدول، ولعل أجماع الدول النووية العظمى على مسألة إيقاف الملف النووي الكوري الشمالي والإيراني أصبح من المسائل المتفق عليها دوليا.

وبالمقابل حدث تزايد لتأثير موضوع القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية على حساب القوة العسكرية، فقد غدت القوة الاقتصادية للصين واليابان والاتحاد الأوروبي عاملا حاسما في تزايد تأثيرهما الدولي، ويعتقد "العقلانيين" بأن ذلك الأمر عظم من مكانتهما في مواجهة التأمليين.

فالصين الشيوعية أصبحت من أعلى معدلات النمو عالميا والأولى في حجم التجارة الخارجية، فمذ العام 2010م أصبحت ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل إجمالي ناتجها المحلي ما يزيد على 6800 مليار دولار أمريكي (World Bank, 2011)، كذلك تعتبر اليابان الدولة الدائنة الأولى في العالم، كما أنها تسهم بما نسبته 20% من ميزانية الأمم المتحدة (Jica, 2011) وكلتاها معا تعتبران المشتري الأول للأوراق والسندات والأسهم المالية للبنك الفيدرالي الأمريكي (2010). [census].

3- التغير في البناء القيمي:

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل سريع جدا عام 1991م إلى إطلاق الحديث عن نهاية عصر الأيديولوجيا كعامل محرك للعلاقات الدولية، إذ بدأ كثير من الكتاب الليبراليين الغربيين بالإشارة إلى وجود عالم واحد لا عالمين هو العالم الرأسمالي وفق النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، وإن بقية الأنساق الفرعية الأخرى خارجه كما يراها Frances Fukoyama "أضحت فاقده للشرعية أو تقتقر لها" (فوكوياما، 1993)، حيث فتح تراجع الأيديولوجية الشيوعية وظهور روسيا الاتحادية العلمانية الديمقراطية بشكلها القومي، وتحول الصين إلى قيم اقتصاد السوق الحر، مزيدا من النقاش عن مستقبل القيم غير الليبرالية في دول العالم الأخرى.

لقد أدى انهيار القيم الشيوعية إلى تغيير موازين القوى القومية لصالح القيم الليبرالية التي بدت منتصرة في حرب أيديولوجية

2- الخيارات المتاحة

في ضوء تبني المنطق العقلاني والواقعي لصنع القرار والابتعاد عن الجوانب المعيارية، فإنه لا بد أن يكون القرار الذي جرى التوصية باتخاذها يمثل أحد أفضل البدائل المتاحة وانجعها، وتعتقد الليبرالية الجديدة بأن ذلك سيفرض مزيداً من عقلنة الدولة في سلوكها الخارجي لاسيما مع استخدام العقل التكنولوجي، ويعتقد "جوناثان كون" في هذا الاتجاه بأن هذه التقنية أثبتت فعاليتها بشكل قوي في التعامل مع سلوك السوق وتفاعلاته (Cohn, 1999)، وتحاول البيروقراطيات حصر الخيارات بعدد محدود والإشارة إلى إحداها على أنه أفضلها، لما يمكن أن يليه هذا الخيار من الحفاظ على مصالحها من الزاويتين.

3- تنفيذ القرار

نظراً لهيمنة فكرة المصالح على عملية صنع القرار لدى البيروقراطيات المساهمة بعملية صنعه، تستطيع البيروقراطيات التحكم في عملية تنفيذه، فهي تحدد أنجع الطرق التي تعتقد بأنها تنفذ القرار بها وتخدم مصالحها، إذ يرى الواقعيون الجدد أن تنفيذ القرارات عادة يأخذ أشكالاً مختلفة ويستغرق فترة زمنية يستطيع من خلالها البيروقراطيون اختيار الطريقة الأنسب لهم، ويعتقد Johnne, Rourke بأنهم يميلون لاعتماد قراءاتهم لزمناً وأشخاص تنفيذ القرارات وطريقة تنفيذها (Rourke, 1996). وبشكل عام فإن الاهتمام بتنفيذ القرار يتطلب عدم إغفال النظر لدور البيئة ومستويات وأشكال التفاعل والتي سيعمل بها القرار، سواء كانت محلية أم دولية والتي ستشكل بدورها عامل آخر في التأثير على توجهات صانع القرار ذاته، ويعتقد الليبراليون الجدد بهذه الطريقة بأنه سيتم إعادة بناء البيئة الدولية التي يصنع فيها القرار مرة أخرى سواء كانت البيئة المادية المحيطة بصانع القرار أو البيئة النفسية الخاصة به (Viotti, 2010).

كذلك فإن هناك رؤية أخرى تتعلق بالجماعة نفسها سواء التي تساهم بصنع القرار أو التي تساهم بتنفيذه، حيث تنكسر لديهم أنماط من التفكير المشتركة نتيجة لتفاعلهم وتواصلهم، والتي يحفز البعض تسميتها "تمطية تفكير مجموعة صناعة القرار" (Viotti, 2010, p207)، وبالتالي تنشأ قواعد من الاتفاقات والمساومات التي تضمن مصالح الأطراف داخل الجماعة نفسها سواء كانت محلية أم دولية.

ج. عملية التكامل الدولي المؤسسي International Process of International Integration

في ضوء الاتفاق بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على فكرة وجود المكاسب، فإن هذا الطرح ساهم بتجاوز معضلة التعاون حيث الإقرار بوجوده أساساً، هذا بالرغم من اختلافهما

الإسلامي الذي لم يجرب سابقاً، والذي برز بقوة خلال الربيع العربي عام 2011م، وهم بمنطق صدام الحضارات ذاك لم يخرجوا عن إطار الواقعية الجديدة ومفهوم الفوضى والمصلحة الوطنية عند "والترز"، مما يشكل جانباً مؤثراً في أطروحات ما بعد الوضعية عند الواقعيين الجدد.

2. آلية صناعة القرار Decision-making mechanism

نتيجة للانتقادات التي وجهت لكل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وإخفاقها كافة النظريات الوضعية في معالجة القضايا الجديدة في العلاقات الدولية أو حتى التنبؤ بها، خرجت من ثنايا هذه الانتقادات دعوات لتطبيق الخيار العقلاني في دراسة العلاقات الدولية الجديدة.

ويرى دعايتها بأنه بالإمكان دراسة السلوك السياسي من خلال التعرف على مصالح الأطراف المختلفة التي تقوم بعملية صناعة القرار السياسي بعقلانية من أجل المحافظة على مصالحهم ومكتسباتهم (Roskin and others, 2010).

وانسجاماً مع هذه الرؤية فإنه لا بد من التركيز على دراسة الأفراد والمؤسسات داخل الدولة وتحليل مستوى العلاقة التفاعلية بينهما، أو بمعنى آخر دراسة دور البيروقراطيات والمؤسسات الأخرى وطريقة تفاعلها في الدولة في عملية صناعة القرار بشكل يتجاوز إطار السلوكية التقليدي، من خلال بعدين أساسيين الأول هو الحساب الكمي للعمليات نفسها والثاني عقلانية المصلحة الذاتية.

وفي ذلك ينطلق الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد من أن كل مؤسسة أو بيروقراطية تتبع إستراتيجية عقلانية تنافسية تنطوي على مصالحها الذاتية التي تحاول حمايتها وتحاول التأثير على صناعة القرار (دن، 2004م، ب)، وعلى ذلك فإن هناك ثلاثة محددات تتعلق بتأثير البيروقراطيات في صناعة القرار:

1- الأهداف الشخصية والمؤسسية

انطلاقاً من فكرة أن صناعة القرار يسعون إلى تعظيم مصالحهم وتقليل خسائرهم فأنهم يقومون باختيار أفضل البدائل المتاحة التي تعظم المكاسب وتقلل الخسائر والتي تنضج في تفاعلهم المشترك، وفي أثناء ذلك يقومون بانتقاء المعلومات التي تقدم لمتخذ القرار من أجل توجيهه للاتجاه الذي يحقق أهدافهم، حيث يبرزون معلومات ويخفون أخرى، وهذه المصالح تنقسم إلى قسمين، أحدها شخصي والثاني مؤسسي، أي أن هناك مصالح شخصية ترتبط بالأفراد أنفسهم ممن يقومون بالمساهمة بصناعة القرار وهو ما يجده الواقعيون الجدد أمراً موجوداً بوجود الأشخاص، وإن هناك مصالح مؤسسية تعلق بمصالح المؤسسة نفسها وهو ما يجده الليبراليون الجدد أمراً قائماً بقيام المؤسسة.

المتبادل ومشاركة النخب والتي اشترط عليها أن تعمل جميعها وفق القواعد الليبرالية (Nye, 1987).

وعملها يجسد الاتحاد الأوروبي حالة واقعية لحالة التكامل والاعتماد المتبادل الليبرالية، باعتباره أحد التكتلات الاقتصادية الفاعلة في النظام الدولي، حيث تدلل مخرجاته على قدرته التأثيرية في اقتصاديات دول الاتحاد، وينظر لها البعض بأنها انعكاس لتكريس سياسة التكتلات الإقليمية كواقع قائم وهام في النظام الدولي (بلقزيز، 1993) وقد أصبح ذلك سمه هامة تعكس واقع العولمة الاقتصادية اليوم وما هي إلا نتاج لرواج الليبرالية الجديدة التي تقوم على التكامل والاعتماد المتبادل الأكثر فعالية على صعيد الإقليم الواحد، وفي الناحية الأخرى من العالم نجد زيادة فاعلية منظمة الآسيان، التي باتت هي الأخرى مركزا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية المعززة للأمن الجماعي في جنوب القارة الآسيوية.

أما عالميا فيعكس تنامي دور منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي وقيادتها لتحرير التجارة الدولية والدفع بحرية حركة عناصر الإنتاج وتأثيرها على التزام الدول بأحكامها، على مدى فاعلية دور المؤسسات الدولية في المجال الاقتصادي لاسيما إذا أضفنا دور كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتأثيرهما الواضح في سياسات التكيف الهيكلي لدول العالم النامي.

لقد تعاضد دور القوى الفاعلة غير الدولة وخاصة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية بشكل جعلها تنقل النظام الدولي إلى شكل آخر، يقوم على التكامل الدولي الذي أوجد وحدات جديدة أعلى من الدولة القومية تقود إلى التغيير المستند على الاعتمادية بين الدول والذي يمكن أن يقود لمجتمع دولي بدلا من نظام دولي.

النتائج

برغم شدة النقاش بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية ووصوله للحد الذي يبرز تناقضهما، سواء في موضوع درجة المكاسب التي ستعود على أطراف التفاعل من حيث نسبتها أو إطلاقها، أو في موضوع دور المنظمات الدولية في التخفيف من آثار الفوضى الدولية، حيث تقلل الواقعية من تفاؤلها بدورها وبالمقابل تزيد الليبرالية منه، أوفي موضوع رؤيتهما للصراع والتعاون حيث تهتم الواقعية بالأول في حين تهتم الليبرالية بالثاني، إلا أنه لم يدع أي منهما الوصول إلى الحقيقة ونفي الآخر، وإنما دار نقاشهما على أيهما يقدم أفضل تفسيراً لواقع العلاقات الدولية المعاصر.

وقد بينت الدراسة أن النظريتين باتتا مشغولتين في تقريب وجهة النظر بينهما بعد نهاية الحرب الباردة وحدث تغيرات

في حجمه وإلى جانب من ستكون الأفضلية، وتشير هذه الفكرة إلى اعتماد كلتا النظريتين على فكرة وجود المصالح على حساب المعايير الأخلاقية، ويشير "ديفيد بالدوين" بأن أي من الطرفين لا يبدو مهتما بالأخلاقيات (Baldwin, 1993).

أما في الجانب الآخر وبالرغم من اتفاق الفريقين على اعتبار الدولة العنصر الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، فقد أقر كلاهما بوجود فاعلين جدد إلى جوار الدولة، حيث أن الدولة أصبحت تجد نفسها عاجزة عن الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية، كون الأمر ينسجم تماما مع طبيعة العلاقات الجديدة في النظام الدولي والتي انتقلت من الإطار الهيراركي من أعلى لأسفل إلى الإطار العنكبوتي المتشابك والمتداخل والمتفاعل وبكافة الاتجاهات، والذي يجده "ديفيد ميتراني" وهو من أبرز ممثلي الليبرالية المؤسسية، بأنه قلل من النزاعات الدولية إلى أدنى مستوى (السعيد، 2002).

ولكي يصبح ذلك واقعا ملموسا على الصعيد الدولي يعتقد Meterany و Viotti و Aarnest Has، بأنه لا بد من بناء شبكة واسعة من المنظمات عبر قومية والتي ستساهم بعزير التكامل، ويعتقدون بأنها وإن كانت لن توجد السلام الدولي المنشود بشكل كامل إلا أنها ستخلق جزرا له (Viotti, 2010)، ويبدو أن Carl Douth وهو من الموظفين الجدد وممن يقررون بالمصالح الوطنية العليا للدولة وفق توجهات الواقعية الجديدة يعتقد أن زيادة تدفق التكتلات والاتصالات تزيد من ديمومة العملية التكاملية (جندي، 2011، ص 279-280).

ويشكل عام أدى انخفاض مستويات الصراع في ضوء العلاقات المتشابكة إلى جعل الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يقران بأهمية ميكانيزم التفاعل سواء بوجود الصراع والتعاون داخل النظام الدولي، حيث أن تراجع الأيديولوجيين لصالح زيادة التكنوقراطيين أدى لزيادة فرص التكامل الفني لخدمة المصالح المشتركة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية وغيرها، ويشير أنصار الأفكار الجديدة في هذا الشأن بعدم إمكانية فصل السياسة عن القضايا الأخرى، فالتكنوقراط ما هم إلا جزء من نخب صناعة القرار السياسي، فأدوارهم تبدأ من مسائل السياسة الدنيا وتصل إلى مسائل السياسة العليا، ولذلك لن يستطيع السياسيين رفض توصياتهم لاعتبارها أفضل البدائل المتاحة وأقلها تكلفه، وهو ما سيساهم في تقارب قرارات السياسيين وبالتالي تقارب الدول.

لكن تحقيق التكاملية يحتاج إلى آليات عمل وهذه الآليات يجب أن تمارسها الأطراف الداخلة بالتفاعل أو على الأقل تقر بوجودها، وقد وصفها "جوزيف ناي" أحد أبرز رواد الليبرالية الجديدة "بميكانيزمات التكامل" ومنها الاتصال والانتشار والاعتماد

الدولي أو الأمن الجماعي باعتبارها احد المواضيع التي أدرجت في التحليل أسوة بنظريات ما بعد الحداثة.

وهكذا فإن كلتا النظريتين العقلانيتين قد ركزتا على الجانب التفاعلي والإجرائي في السياسة الدولية وعملية اتخاذ القرار فيها، متجاوزتين للطابع الفلسفي الذي طغى على نقاشات نظريات ما بعد الحداثة، وهو ما أعطى أهمية لأطروحاتهما المعرفية كنظريات معاصرة في العلاقات الدولية تتناول مواضيع العلاقات الدولية الراهنة وإن اغفلا دور الجنس والدين والهوية.

الخاتمة

بينت الدراسة أن هناك توليفه جديدة للنظريتين العقلانيتين (الواقعية-الليبرالية) تبلورت بشكل واضح منذ نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين بشكل ابرز التقارب المعرفي بينهما، وقد جاءت تلك بعد نقاش حاد بين النظريتين بعد نهاية الحرب الباردة، والذي أفرز فيهما ما يعرف بالبنوية-المؤسسية المعتمدة على نظرية النظم (وحدات، قواعد، أنظمة)، والتي ساهمت في تسهيل التحول نحو التجديد المعرفي المعروف بنيو-نيو (New-New)، القائم على فكرة التركيب الفوضوي للنظام الدولي وادخال البعد الاقتصادي كمتغير للقوة، وتفسير فكرة التعايش السلمي والأمن الجماعي والإجماع الدولي والترابط والاعتماد المتبادل، والاعتراف بدور المؤسسات الدولية في ضبط الفوضى الدولية.

ولذلك فإن الفكرة المركزية لليبرالية التقليدية القائمة على فكرة أن العلاقات الدولية علاقات ربح للجميع Win-Win Game أصبحت غير موجودة بشكلها التقليدي المعروف، كذلك لا نجد الفكرة المركزية التقليدية للواقعية بأن العلاقات الدولية علاقات صفرية Zero Sum game، في حين نجد أن ما يعزز فرضية البحث التي تشير إلى وجود رؤية للتكامل النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تقوم على فكرة الإقرار بالتغير كميكانزم للتحليل أفرزته تغيرات الواقع الدولي، حيث الانتقال من تركيز التحليل على الوحدات إلى تركيز التحليل على التفاعلات، والذي أتضح عند تحليل مقوماتهما الأساسية، وكما يلي:

- فيما يتعلق بالنظام الدولي كوحدة تحليل، جرى الاهتمام بتحليل الفوضى الدولية وتفاعلاتها التي لا تؤدي إلى صدام حتمي بين الدول، والتي تقوم على ترتيب أولوياتها انسجاماً مع مصالحها الجديدة التي نتجت عن زيادة التفاعلات بين مكونات النظام دون التركيز على وحدته او الفاعلين فيه.

- فيما يتعلق بالحديث عن توازن القوى، فقد بدا أمراً مهما لعدم هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، حيث أن بنية النظام الدولي القائمة على التداخل والتشابك والتداخل والتفاعل تمنع ذلك.

وتحولات في النظام الدولي، لاسيما فيما يتعلق بوحدات العلاقات الدولية ومواضيع العلاقات الدولية وإدارة العلاقات الدولية وعملية التنظير للعلاقات الدولية، وضمن هذه الأطر برزت جوانب التحولات المعرفية فيهما، في الوقت الذي ساهمت فيه انتقادات النظريات التأملية وأفكارها التشكيكية بالفلسفة الوضعية بتقارب الأفكار المركزية والمعرفية (البراداييم) بين النظريتين والتقليل من حالة التشتت والانفصام فيها، حيث أوجد قاعدة منهجية مشتركة لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، قوامها الانتقال من التركيز على الوحدات التي يغلب عليها جانب الثبات إلى التركيز على التفاعلات التي يغلب عليها جانب التغير.

وفي ذلك بينت الدراسة أن كلاً من النظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية الجديدة يقران بوجود نظام عالمي متغير بشكل مستمر، لا زالت فيه الدولة تلعب دوراً هاماً، حيث لم تغيب الحدود السياسية عن أي جزء فيه، كما أن الكيانات فوق القومية كالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية أصبحت تتشارك فيه بشكل كبير مع عدد من الوحدات الفاعلة الأخرى كالدولة وغير الدولة، في ظل نظام دولي تغيب عنه السلطة الهريراركية المركزية، وفي ظل تعددية على مستوى البنية وتعددية على مستوى مصادر القوة فيه، وبالتالي فقد شكل ذلك نقاط اتفاق بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية وهو ما أعطي مرونة للفاعلين الدوليين الذي يتعاونون فيما بينهم لمواجهة المشكلات المشتركة.

وقد تبين أيضاً أن كلا النظريتين يهتمان بالاتفاق على وجود تعبير في قيم النظام الدولي، فمفهوم المصلحة الوطنية أصبح لديهم متعددة الأشكال ولم يعد معرفاً بالأمن القومي وحده، كما تؤكد النظريتين على أهمية الاعتمادية بين الدول إذ يقرأ تباع هذين الاتجاهين انه كلما ازدادت درجة الاعتمادية قلت فرص الحروب، لكن هناك قدراً من التمايز لا يمكن تجاوزه وهو ما يتعلق بتبني الليبرالية الجديدة اهتماماً خاصاً بمسألة الديمقراطية إذ يزعم الليبراليون أن الديمقراطية تقود إلى السلام وذلك ما تجلى في فرضية السلام الديمقراطي، في حين تجعله الواقعية الجديدة احد مسائل الأمن الجماعي.

وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن فكرة الفوضى في النظام الدولي كما تراها النظريتين أصبحت محكومة بآلية صنع القرار المعتمدة على العقل الاداتي في ضوء توفر المعلومات التي أعطت لمفهوم التكامل المؤسسي أهمية وسهلت التعاون، وهذا يشير إلى إقرار النظريتين أيضاً بأهمية التركيز على دور التفاعلات في النظام الدولي بدلا من الوحدات، وبذلك تم تجاوز النقاش الدائر حول موضوع القوة في العلاقات الدولية، ولم يعد هناك تركيز على موضوع الأخلاقيات في السياسة الدولية بالمقارنة مع الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي أو التكامل

تعاظمت نتيجة دخولهم في تفاعل وترايط مع غيرهم سواء على المستوى المحلي أو الدولي، لاسيما بعد الاتفاق على صعوبة الفصل بين الداخل والخارج سياسيا أو اقتصاديا وبروز دور العقل الاداتي، أما فيما يتعلق بالتكامل الدولي، فقد وجد الطرفان بن الدولة أصبحت تجد نفسها عاجزة عن الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية، كون الأمر ينسجم تماما مع طبيعة العلاقات الجديدة في النظام الدولي، والتي انتقلت من الإطار "الهيراركي" من أعلى لأسفل إلى الإطار العنكبوتي المتشابك والمتداخل.

ومن وجهة نظر نقدية فأن ما قدمته النظريتين على صعيد التنظير للعلاقات الدولية المعاصرة ليس إلا محاولة أخرى لتكريس هيمنة المعرفة الغربية على علم العلاقات الدولية، لاسيما بعد الانتصار على القيم الشيوعية وتنامي النزعة العدائية تجاه الإسلام باعتباره البديل المرجح للصدام مع الغرب، لما توفر لها من قدرات وإمكانيات ونجاحات مادية لمجتمعاتها، وهو ما عزز من قوتها الفكرية، الأمر الذي يجعلنا ندعي بأن المعرفة دائما تحتاج للقوة وإن القوة أيضا تحتاج للمعرفة.

- فيما يتعلق بموضوع الأمن والاعتماد المتبادل، فقد اتفق الطرفان أنه يمكن تجاوز المعضلة الأمنية بخلق أنظمة الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي، حيث أن التفاعل والتعاون بين الأطراف سيحد بشكل ايجابي من توترها وقلقها حول أمنها والوصول إلى تسويات حول ذلك.

أما فيما يتعلق بانعكاس ذلك على الإطار العملي، أن التغير يتضح عند تناول بنية النظام الدولي وآلية صنع القرار والتكامل الدولي باعتبارها جوانب تطبيقية قائمة فعلا، فقد اعتبر الطرفان أن النظام الدولي شهد تغيرات واضحة في بنيته ومصادر القوة فيه وفي قيمه، فعلى صعيد البنية حدث تغير داخل النظام الدولي من ثنائي إلى متعدد، وعلى صعيد القوة حدث تغير فيها من النوع إلى التنوع، وعلى صعيد القيم حدث تغير من الانحسار إلى الانتشار، الأمر الذي كان له الأثر في تحويل الاتجاهات التحليلية لكليهما.

وبالنسبة لآلية صنع القرار، فقد أقر الطرفان بأنه لا بد من التعرف على مصالح الأطراف المختلفة التي تقوم بعملية صناعة القرار بعقلانية من أجل المحافظة على مكتسباتها، والتي

المصادر والمراجع

- جامعة الكويت، ص410.
- زقاع، عادل، 2009، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر.
- زكي، رمزي، 2007، الليبرالية المتوحشة، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، ص19.
- سميث، ستيف، 2004، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في: عولمة السياسة العالمية، جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي، ص349-400.
- السعيد، عبد العزيز، 2002، شارلز لينترش الاصغر وشارلز لينترش الثالث: مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، ترجمة نافع ايوب لبس، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ص417.
- عبد الحي، وليد، 1995، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مركز احمد ياسين، عمان، ص82-84.
- فوكوياما، فرانسيس، 1993، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أمين، مركز الأهرام، ص31-55.
- قربان، ملحم، 1981، الواقعية السياسية، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت، ص282.
- لينل، ريتشارد، 2004، الأنظمة الدولية، في: عولمة السياسة العالمية، جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي، ص488-550.
- Baldwin, D. 1993. *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*, New York: Columbia University
- أبو العطا، رياض صالح، 2012، المنظمات الدولية، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ص6-7.
- بلقزيز، عبدالأله، 1993، حرب الخليج والنظام الدولي، دار الطليعة، بيروت، ص103-105.
- بيليس، جون، 2004، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: عولمة السياسة العالمية، جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي، ص409-449.
- جندلي، عبد الناصر، 2011، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص199-200، وص279-280.
- جندلي، عبد الناصر، 2007، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، ص186-187.
- دن، تيموثي، 2004، الواقعية، في: عولمة السياسة العالمية، جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي، ص226-308.
- دن، تيموثي، 2004، الليبرالية، في: عولمة السياسة العالمية، جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي، ص312-345.
- ربيع، محمد، وإسماعيل مقلد، 1994م، موسوعة العلوم السياسية،

- Boston, Little, Brown, 67-68.
- Nye. J.S. 2010. *The Future of Power, Kindle Edition*, 77-79.
- Nye, J.S and Robert K. 1977. *Power and Interdependence*, Boston, Little-Brown, 77-83.
- Rourke, J.T. and Mark A. B. 1996. *International Politics on World Stage*, Madison, IL. Brown and Benchmark Publications, 76-77.
- Roskin, M., Robert C., James M. & Walter J. 2010. *Political Science: An Introduction*, (New Jersey, Prentice-Hall, (4 edition), 34-37.
- Steans, J. and Lloyd P. 2008. *Introduction to International Relations*, London, Pearson, (2ed), 23-25.
- Viotti, P. and Mark K. 2010. *International Relations Theory*, 4thed, London, Pearson, 123, 194-210.
- Waltz, K. 1986. In Robert Keohane; *NeoRealism and its Critics*, New York, Columbia Press, 35-45.
- المواقع على شبكة الانترنت
- Centeranalysis of U.S .data. [census]. 2010. <http://www.census.gov/>
- Huntington, Samuel, *The Clash of Civilisations and The Remaking of World Order*. 1996.
- www.Washington Post.Com/wp-srv/style/longterm.
- Japan International Cooperation Agency. [JICA].(2011). <http://www.jica.go.jp/english/>
- World Bank. 2011. [النسخة الالكترونية] <http://data.albankaldawli.org/country/china-japan>.
- Press, 4.
- Buzan, P., Charles J. and Richard L. 1993. *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*, Columbia University Press, p108-110.
- Buzan, P. 1997. *The level of analysis problem in international relations reconsidered*, in: Ken booth and steve smith(eds), 202-207.
- Balaam, D.N., Michael V. 2005. *Introduction to International Political Economy*, London, Pearson, 55-57.
- Cohn, J. 1999. Irrational Exuberance:When did Political Science Forget About Politics?, *The New Republic*, 221, (17), 27-30.
- Coetzee, E. and Heidi H. 2012. Democratic Peace Theory and the Realist-Liberal Dichotomy: the Promise of Neoclassical Realism?, *Politikon, South African Journal of Political Studies*, 39 (2,1), 257-277.
- Doyle, M.W. 1999."On the Democratic Peace", *International Security*, 19(4), 179-180.
- Kant, I. 1991. *political Writings*, ed. Hans Reiss, Cambridge University Press, 99-100.
- Keohane, R. O. 1991, *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory*, Boulder, Col, West view, 2ed, 12-13.
- Morgenthau, H. J. 1978. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, New York, Knopf, 7-14.
- Nye. J.S. (ed). 1987. *International Regionalism: Readings*,

Cognitive Transformations of Realism and Liberalism In Contemporary International Relations Theory

*Wassfi Aqel**

ABSTRACT

This Study examined the epistemological transformations of Realism and Liberalism in the context of the new direction in theorizing in international relations. It examined each theory by itself in terms of the new development in IR, then compared these theories with each other in the light of such development on the bases of the unity of methods and levels of analysis.

The study reached the following conclusion; there have been epistemological transformations in both theories caused by the international changes in the post- Cold War era, These transformations came to enhance the ability of both theories to deal with the new changes in international system.

Keywords: International Relations Theory, New Realism, New Liberalism.

* Department of Political Science, Yarmouk University, Jordan. Received on 24/7/2013 and Accepted for Publication on 9/2/2014.